

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة أعمال



عنوان البحث

أثر استراتيجيات التنويع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية دراسة

تحليلية وتطبيقية

إعداد الطالب/

مشعل بن خالد بن محمد بوعبيد

الرقم الجامعي/

242000220

المشرف/

د. أسماء أبو عنزة

د. احمد راجح اسماعيل

السنة:

2025

فهرس المحتويات

4	قائمة الجداول
6	المستخلص
7	الفصل الأول
8	المقدمة
9	مشكلة الدراسة:
11	أهمية الدراسة:
13	أهداف الدراسة:
15	تساؤلات الدراسة:
16	فروض الدراسة:
16	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
20	الفصل الثاني
20	الدراسات السابقة
21	المقدمة
22	متغيرات الدراسة
23	الدراسات السابقة
31	الإطار النظري
33	الفصل الثالث
33	منهجية الدراسة
34	المقدمة
35	المنهجية وطرق البحث
38	مجتمع البحث
39	حدود البحث
40	خطوات جمع البيانات
41	محددات حجم العينة
42	الفصل الرابع
42	نتائج الدراسة
43	المقدمة
44	تحليل البيانات
79	التوصيات
80	المراجع

81	 المراجع الأجنبية
84	 الملاحق
85	 الاستبانة
87	 Abstract

قائمة الجداول

45	جدول 1: الوصف الاحصائي للبيانات
46	جدول 2: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة
47	جدول 3: الوصف الاحصائي للجنس
48	جدول 4: الوصف الاحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة
49	جدول 5: الوصف الاحصائي لتعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها
50	جدول 6: الوصف الاحصائي ليشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي
51	جدول 7: الوصف الاحصائي لمساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي
52	جدول 8: الوصف الاحصائي لتسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة
53	جدول 9: الوصف الاحصائي لتستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي
54	جدول 10: الوصف الاحصائي لمساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي
55	جدول 11: الوصف الاحصائي ليسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي
56	جدول 12: الوصف الاحصائي ليساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالانقلابات الاقتصادية
57	جدول 13: الوصف الاحصائي لأدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء
58	جدول 14: الوصف الاحصائي لتعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل
59	جدول 15: الوصف الاحصائي لتواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنوع
60	جدول 16: الوصف الاحصائي ليتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة
61	جدول 17: الوصف الاحصائي ليوافق التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغيرات
62	جدول 18: الوصف الاحصائي لتشكّل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي
63	جدول 19: الوصف الاحصائي لتفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنوع
64	جدول 20: الوصف الاحصائي لتدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنوع الاقتصادي
65	جدول 21: الوصف الاحصائي لتقدم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع
66	جدول 22: الوصف الاحصائي لتساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص
67	جدول 23: الوصف الاحصائي لتوفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنوع الأعمال
68	جدول 24: الوصف الاحصائي ليشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنوع
69	جدول 25: ملخص معالجة القضية
69	جدول 26: تحليل الموثوقية والمصادقية للبيانات
72	جدول 27: اختبار كاي اسكوير لدور استراتيجيات التنوع الاستثماري في تقليل المخاطر المالية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية
74	جدول 28: اختبار كاي اسكوير لدور استراتيجيات التنوع الاستثماري في زيادة القدرة التنافسية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية
76	جدول 29: اختبار كاي اسكوير لدور استراتيجيات التنوع الاستثماري في قوة استمرارية الأعمال على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية
78	جدول 30: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة
78	جدول 31: ملخص نموذج عامل بايز أ، ب

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 31
- رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة 46
- رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لأجناس المشاركين في التجربة 47
- رسم توضيحي 4: التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة 48
- رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لتعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها 49
- رسم توضيحي 6: التمثيل البياني ليشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي 50
- رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لمساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي 51
- رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لتسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة 52
- رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لتستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي 54
- رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لمساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي 54
- رسم توضيحي 11: التمثيل البياني ليسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي 55
- رسم توضيحي 12: التمثيل البياني ليساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية 56
- رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لأدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء 57
- رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لتعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل 58
- رسم توضيحي 15: الوصف الاحصائي لتواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنوع 59
- رسم توضيحي 16: التمثيل البياني ليتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة 61
- رسم توضيحي 17: التمثيل البياني ليواجه التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغيرات 62
- رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لتشكّل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي 62
- رسم توضيحي 19: التمثيل البياني لتفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنوع 63
- رسم توضيحي 20: التمثيل البياني لتدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنوع الاقتصادي 64
- رسم توضيحي 21: التمثيل البياني لتقدم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع 66
- رسم توضيحي 22: التمثيل البياني لتساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص 66
- رسم توضيحي 23: الوصف الاحصائي لتوفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنوع الأعمال 68
- رسم توضيحي 24: الوصف الاحصائي ليشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنوع 68
- رسم توضيحي 25: متغيرات الدراسة 70
- رسم توضيحي 26: دور استراتيجيات التنوع الاستثماري في تقليل المخاطر المالية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية 72
- رسم توضيحي 27: دور استراتيجيات التنوع الاستثماري في زيادة القدرة التنافسية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية 74
- رسم توضيحي 28: دور استراتيجيات التنوع الاستثماري في قوة استمرارية الأعمال على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية 76

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي، من خلال تحليل علاقة التنوع باستمرارية الشركات في ظل التحديات الاقتصادية. وذلك بتحديد مدى تأثير هذه الاستراتيجيات على نمو واستقرار الشركات الخاصة، وتحليل عوامل نجاحها، بهدف تقديم توصيات لدعم تبني أساليب تنوع فعّالة تُحقق الاستدامة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من 197 مشاركاً من القطاع الخاص عبر استبيان مُصمم لقياس تأثير التنوع، وتم تطبيق التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات. أظهرت النتائج دوراً إيجابياً لاستراتيجيات التنوع في تعزيز استدامة الشركات، من خلال تقليل المخاطر المالية، وزيادة المرونة، وتحقيق ميزة تنافسية. كما بيّنت الدراسة أن التحديات المرتبطة بتطبيق التنوع تتطلب دعماً حكومياً، وتطويراً للقدرات الإدارية والمالية. وتوصي الدراسة بتحفيز الشركات على تبني سياسات تنوع مدروسة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير استراتيجيات مالية وإدارية تدعم الاستدامة.

الفصل الأول

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبيرة، كان من أبرزها الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط. يُعد النفط لسنوات طويلة الركيزة الأساسية للاقتصاد السعودي، حيث أسهم بشكل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار المالي. ومع ذلك، أدركت القيادة السعودية أهمية تقليل الاعتماد على هذا المورد غير المتجدد، وضرورة تبني استراتيجيات جديدة تسهم في تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام. وقد جاءت رؤية المملكة 2030 كخطة شاملة تهدف إلى تعزيز تنوع الاقتصاد، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى مثل الصناعة، والسياحة، والطاقة المتجددة، والخدمات المالية، وغيرها من القطاعات الحيوية.

يُعد القطاع الخاص أحد الأعمدة الرئيسية التي تركز عليها هذه الاستراتيجية الطموحة، حيث إنه يلعب دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فبفضل مبادرات الحكومة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وتقديم التسهيلات الاستثمارية، باتت هناك فرص متزايدة للشركات المحلية والأجنبية للاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية. ومن خلال تحفيز القطاع الخاص على الابتكار والتنوع في أعماله، يتزايد التوجه نحو تحقيق بيئة أعمال مستقرة ومستدامة تتيح للشركات النمو والازدهار على المدى الطويل (Ismail, 2024).

إن استدامة الأعمال في القطاع الخاص ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الشركات على التكيف مع التحولات الاقتصادية والمخاطر المحتملة. وبالتالي، فإن استراتيجيات التنوع الاقتصادي تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز هذا التكيف، سواء من خلال تنوع مصادر الدخل، أو تطوير المنتجات والخدمات الجديدة، أو الدخول في شراكات وتحالفات استراتيجية على الصعيدين المحلي والدولي. وبذلك، يصبح القطاع الخاص السعودي قادرًا على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق استدامة أعماله في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.

على ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. فهي تسعى إلى تحليل مدى نجاح هذه الاستراتيجيات في تعزيز مرونة الشركات وقدرتها على النمو والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. كما تهدف إلى تقديم رؤية شاملة حول التحديات التي قد تواجه الشركات الخاصة في تطبيق استراتيجيات التنوع، واقتراح الحلول المناسبة التي تمكنها من تحقيق استدامة طويلة الأجل في أعمالها (Prasanna, 2019).

يعد التنوع الاقتصادي مفهوماً مركزيًا في الفكر الاقتصادي الحديث، حيث يساهم في توزيع المخاطر وتخفيف الاعتماد على قطاع واحد، وبالتالي تحسين استقرار الاقتصاد الوطني. في هذا السياق، تحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات رئيسية: ما هي الآليات التي تتبعها الشركات الخاصة السعودية لتطبيق استراتيجيات التنوع؟ وما هو الأثر الذي يتركه هذا التنوع على قدرتها على تحقيق استدامة مالية وتشغيلية؟ وكيف يمكن تحسين هذه الاستراتيجيات لمواجهة التحديات المستمرة في السوق المحلي والعالمي؟

من خلال تحليل شامل لمجموعة من الشركات الخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ستتيح هذه الدراسة تقديم صورة واضحة عن كيفية تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وأثرها على استدامة الأعمال، مع تقديم توصيات عملية تساعد الشركات على تحسين أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية (Usman، 2021).

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الأساسية التي تعالجها هذه الدراسة في الاعتماد المفرط للقطاع الخاص السعودي على قطاع النفط بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا الاعتماد يُعتبر نقطة ضعف رئيسية، حيث إن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على الشركات التي تعتمد عليه سواء في توريد المواد الخام أو كمصدر رئيسي للطاقة. وفي ظل هذه التقلبات، تصبح الشركات عرضة للتأثر السلبي نتيجة لانخفاض الأرباح وزيادة التكاليف التشغيلية، مما يهدد استمرارية أعمالها ويجعلها غير قادرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية المفاجئة.

- ضعف استدامة الأعمال:

من بين المشاكل المترتبة على الاعتماد على قطاع أو نشاط اقتصادي واحد هو ضعف استدامة الأعمال. الشركات التي لم تطور استراتيجيات التنوع تتعرض لمخاطر الإفلاس أو التراجع في حالات الأزمات الاقتصادية أو التحولات السوقية. في مثل هذه الظروف، تتعرض هذه الشركات إلى تراجع في الإيرادات، وانخفاض في حصتها السوقية، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على تغطية التكاليف التشغيلية على المدى الطويل. هذه الحالة تمثل تهديداً حقيقياً لاستدامة الأعمال وتخلق حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد المحلي (Gleißner، 2022).

- التحديات المتعلقة بتطبيق استراتيجيات التنوع:

على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز التنوع الاقتصادي، تواجه الشركات الخاصة تحديات عديدة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. واحدة من أهم هذه التحديات هي ضعف البنية التحتية الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بالابتكار الرقمي وتوفير التكنولوجيا المتقدمة. الكثير من الشركات تجد صعوبة في الاستثمار في هذه المجالات نظراً لارتفاع التكلفة أو قلة الموارد المتاحة، مما يحد من قدرتها على تنوع أعمالها والاعتماد على أسواق ومنتجات جديدة (Kabbani، 2021).

- نقص الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة:

نقص الكفاءات البشرية المؤهلة يمثل مشكلة أخرى تعوق قدرة الشركات الخاصة على تحقيق التنوع الاقتصادي. العديد من الشركات تجد صعوبة في إيجاد وتوظيف الخبرات المتخصصة في مجالات مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والتصنيع المتقدم. هذا النقص يحد من قدرة الشركات على تنفيذ استراتيجيات التنوع بشكل فعال ويجعلها أقل تنافسية في السوق المحلي والدولي (Hernita، 2023).

- الفجوة بين السياسات الاقتصادية والواقع العملي:

رغم وجود رؤية واضحة من قبل الحكومة السعودية لتعزيز دور القطاع الخاص في التنوع الاقتصادي من خلال رؤية 2030، إلا أن هناك فجوة بين السياسات الحكومية والقدرة العملية للشركات على تنفيذها. غالباً ما تصطدم الشركات بتعقيدات إدارية وتشريعية تجعل من الصعب عليها الاستفادة الكاملة من الحوافز المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القطاعات لا تزال تحتاج إلى مزيد من التنظيم والدعم لتكون جذابة للاستثمار من قبل القطاع الخاص (Rahman R.، 2020).

- عدم قدرة الشركات على التكيف مع التحولات العالمية:

مع التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، وخاصة التحول نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة، تواجه الشركات السعودية التي لم تنجح في تبني استراتيجيات التنوع صعوبة في التكيف مع هذه التغيرات. الاعتماد على نموذج أعمال تقليدي يجعل الشركات غير مستعدة لمواجهة المنافسة العالمية أو الاستفادة من فرص النمو الجديدة في الأسواق العالمية. هذه العوامل تؤدي إلى إضعاف قدرتها على التنافس والبقاء في السوق، خاصة مع دخول منافسين جدد يستخدمون نماذج أعمال مبتكرة (Alayed، 2023).

- النتائج المترتبة على عدم تنوع الأعمال:

إن عدم تنوع الأعمال له تأثيرات بعيدة المدى على القطاع الخاص السعودي، حيث إنه يخلق بيئة غير مستقرة تعرقل نمو الأعمال وتضعف قدرتها على التوسع. هذا الأمر يؤثر ليس فقط على الشركات الفردية، بل على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث إنه يقلل من مرونة الاقتصاد السعودي في مواجهة الصدمات العالمية، ويضعف قدرته على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (Albassam B.، 2015).

تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف قدرة الشركات الخاصة في المملكة على تبني استراتيجيات التنوع الاقتصادي بشكل فعال، مما يعيق تحقيق استدامة أعمالها. يُعزى ذلك إلى عدة عوامل منها الاعتماد المفرط على قطاع النفط، وصعوبة الوصول إلى الكفاءات والموارد اللازمة، بالإضافة إلى التحديات التنظيمية والاقتصادية. ومن ثم، تأتي الحاجة الملحة إلى دراسة كيفية تعزيز استراتيجيات التنوع وتطويرها لدعم استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة سواء على الصعيد العلمي أو العملي، حيث تُسهم في تقديم رؤى شاملة حول كيفية تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية المتزايدة، تأتي أهمية الدراسة من قدرتها على توضيح أبعاد مشكلة الاعتماد على قطاع واحد وأهمية التنوع في تحقيق نمو مستدام طويل الأجل. تتجلى أهمية هذه الدراسة في جوانب عدة:

- الأهمية العلمية:

على المستوى العلمي، تُسهم هذه الدراسة في سد فجوة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنوع الأعمال واستدامتها في الأسواق الناشئة، خاصة في المملكة العربية السعودية. فالكثير من الدراسات السابقة تناولت جوانب من التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعات الحكومية، لكن هناك ندرة في الأبحاث التي تستهدف تحديد العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي وأثرها المباشر على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. لذا، تُعتبر هذه الدراسة إضافة قيمة للأدبيات الاقتصادية، حيث تقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا يمكن للباحثين والمهتمين بمجال الاقتصاد والاستدامة الاستناد إليه في دراساتهم المستقبلية.

من الأهمية العلمية أيضًا أن هذه الدراسة تأتي في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي تمر بها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030. تتناول الدراسة بشكل مباشر الآثار المترتبة على تبني استراتيجيات التنوع الاقتصادي

ضمن هذه الرؤية الطموحة، مما يعزز من فهم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع الخاص في سياق اقتصاد متحول. هذا يُعد مساهمة علمية فريدة نظراً للتركيز على بيئة اقتصادية تشهد تغيرات هيكلية واسعة، وتوفر نموذجاً يمكن الاستفادة منه في دول أخرى تسعى لتحقيق تنوع اقتصادي مشابه.

إضافةً إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة منظوراً علمياً حول كيفية تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي من قبل الشركات الخاصة في سوق ناشئة مثل السعودية. هذا التحليل يساعد في فهم الأنماط السلوكية للشركات في مواجهة التقلبات الاقتصادية وكيفية استجابتها للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد. من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن للباحثين الاستفادة من النتائج والتوصيات لتطوير استراتيجيات تنوع أكثر فعالية في سياقات مماثلة (Banafea، 2018).

- الأهمية العملية:

من الناحية العملية، تُقدم هذه الدراسة توصيات مهمة يمكن أن تساعد الشركات الخاصة السعودية في مواجهة التحديات التي تواجهها في تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي. إذ يمكن للشركات الاستفادة من النتائج المطروحة لتطوير نماذج أعمال أكثر تنوعاً، وبالتالي تحسين قدرتها على الاستدامة والمرونة أمام التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية. بفضل هذه الدراسة، ستمكن الشركات من تطوير خطط طويلة الأمد تركز على التنوع في الأنشطة والمجالات الاستثمارية، مما يساهم في تقليل مخاطر الاعتماد على سوق أو قطاع واحد.

عملياً، تساهم الدراسة أيضاً في دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف رؤية 2030، التي تركز بشكل كبير على تعزيز دور القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادي. من خلال تحديد العقبات التي تواجه الشركات في تطبيق استراتيجيات التنوع، وتقديم حلول مبتكرة للتغلب عليها، فإن الدراسة توفر للحكومة معلومات قيمة تساعد على تحسين السياسات الاقتصادية وتحفيز الشركات على الاستثمار في القطاعات غير النفطية. كما تقدم الدراسة توصيات يمكن أن تساعد صانعي القرار في تطوير مبادرات وتشريعات داعمة للقطاع الخاص تساهم في تحقيق استدامة أكبر لأعماله.

أحد الأهداف العملية الرئيسية لهذه الدراسة هو توجيه انتباه الشركات والمستثمرين إلى الفرص المتاحة في القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. بفضل التحليل المفصل الذي تقدمه الدراسة حول أهمية التنوع الاقتصادي، ستمكن الشركات من اكتشاف مجالات جديدة للاستثمار وتعزيز

تنافسيتها في السوق المحلي والدولي. هذا التنوع لا يسهم فقط في تحقيق النمو، بل أيضاً في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل التعرض للمخاطر الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

من الجوانب العملية الأخرى التي تقدمها الدراسة هي المساهمة في تعزيز استدامة الشركات على المدى الطويل. التنوع الاقتصادي يتيح للشركات مرونة أكبر في مواجهة التغيرات السوقية والتقلبات الاقتصادية. من خلال تنفيذ استراتيجيات التنوع التي تُقدمها الدراسة، يمكن للشركات تحقيق استقرار مالي أكبر، وتحسين أدائها التشغيلي، وبالتالي تأمين مستقبلها في ظل بيئة أعمال متغيرة. هذا النوع من الاستدامة يعزز ثقة المستثمرين، ويزيد من فرص النمو والتوسع في المستقبل.

أهمية هذه الدراسة تتجلى في إسهامها العلمي الكبير في تطوير الأدبيات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال، وفي قدرتها العملية على تقديم حلول وتوصيات تعزز من قدرة القطاع الخاص السعودي على مواجهة التحديات الاقتصادية. فهي لا تساعد فقط في تحسين أداء الشركات السعودية، بل أيضاً في دعم الجهود الحكومية لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام (Singh، 2022).

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي للدراسة:

✓ تقييم تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في فهم كيفية تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. يُعتبر التنوع الاقتصادي من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الشركات للحد من المخاطر وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. من خلال تقييم هذا التأثير، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى علمية قائمة على الأدلة حول كيفية تعزيز استدامة الأعمال في ظل بيئة اقتصادية متغيرة. يتضمن هذا الهدف الرئيسي دراسة العلاقة بين التنوع ومؤشرات استدامة الأعمال مثل النمو المالي، الربحية، القدرة على التكيف مع التغيرات، والمرونة في مواجهة الأزمات.

- الأهداف الفرعية للدراسة:

1. تحليل استراتيجيات التنوع الاقتصادي المستخدمة في القطاع الخاص السعودي.

يهدف هذا الهدف إلى استكشاف الأنواع المختلفة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي التي تعتمد عليها الشركات الخاصة في المملكة. يتضمن ذلك تحليل مدى انتشار استراتيجيات التنوع، مثل التنوع العمودي (الإنتاج أو التوزيع) والتنوع الأفقي (تنوع المنتجات والخدمات)، ودخول أسواق جديدة. من خلال فهم هذه الاستراتيجيات، يمكن للباحثين تقديم توصيات تستند إلى أفضل الممارسات والتوجهات الحديثة في مجال التنوع، مما يساهم في تحسين أداء الشركات واستدامتها. سيضم التحليل أيضاً العوامل المؤثرة على اختيار استراتيجيات التنوع، مثل حجم الشركة، نوع النشاط، ومتطلبات السوق.

2. تقييم مستوى استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

يسعى هذا الهدف إلى قياس مدى استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. يتضمن ذلك تقييم الأداء المالي، القدرة على النمو، الاستقرار التشغيلي، ومرونة الشركات في مواجهة الأزمات. من خلال هذه التقييمات، يمكن التعرف على نقاط القوة والضعف في استدامة الأعمال وتحديد العوامل التي تعززها أو تعيقها. يساعد هذا الهدف في وضع إطار يقيس الاستدامة ويحدد المعايير اللازمة لتحقيق النجاح المستدام في السوق السعودي.

3. تحليل العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي ومؤشرات الأداء المالي.

يهدف هذا الهدف إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الأداء المالي للشركات في القطاع الخاص. سيتم تحليل البيانات المالية للشركات، مثل الإيرادات، الأرباح، ونسبة العائد على الاستثمار (ROI)، لفحص كيف يمكن أن تؤدي استراتيجيات التنوع إلى تحسين الأداء المالي. من خلال دراسة هذه العلاقة، يمكن تقديم دلائل واضحة للشركات حول فوائد اعتماد استراتيجيات التنوع وكيف يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المالي والقدرة التنافسية. يهدف هذا التحليل أيضاً إلى تقديم رؤى حول كيفية تحقيق توازن بين التنوع والمخاطر المحتملة المرتبطة به.

4. استكشاف العوامل المؤثرة على نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص.

يهدف هذا الهدف إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي. يمكن أن تشمل هذه العوامل ثقافة الشركة، المهارات والقدرات البشرية، الدعم الحكومي، وتوجهات السوق. من خلال دراسة هذه العوامل، يمكن تقديم توصيات حول كيفية تعزيز نجاح استراتيجيات التنوع من خلال تحسين البيئة الداخلية للشركات وتوجيه الموارد بشكل فعال. هذا الهدف مهم لأنه يسلط الضوء على أهمية السياق الذي تعمل فيه الشركات وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على استراتيجياتها.

5. تقديم توصيات عملية لتحسين استراتيجيات التنوع واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

يسعى هذا الهدف إلى تحويل النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة إلى توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين استراتيجيات التنوع واستدامة الأعمال. سيتم استخدام النتائج المستخلصة من التحليل لتوجيه الشركات في تبني استراتيجيات فعالة تعزز من قدرتها على التكيف والنمو في ظل التحديات الاقتصادية. يتضمن ذلك تقديم إرشادات حول كيفية اختيار استراتيجيات التنوع المناسبة، كيفية قياس استدامة الأعمال، وأفضل الممارسات المتبعة في السوق السعودي. من خلال هذا الهدف، تهدف الدراسة إلى أن تكون لها تأثيرات إيجابية على القطاع الخاص ودعم جهود التنوع الاقتصادي في المملكة.

تساؤلات الدراسة:

- السؤال الرئيسي للدراسة:

✓ ما هو تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي؟

يُعتبر هذا السؤال الأساسي محور الدراسة، حيث يسعى الباحث إلى استكشاف العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي ومؤشرات استدامة الأعمال. يتضمن ذلك تحليل كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الخاصة، ومدى قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال الإجابة على هذا السؤال، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى شاملة تدعم الفهم الأعمق لهذا التأثير.

- الأسئلة الفرعية للدراسة:

1. ما هي استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي تعتمد عليها الشركات في القطاع الخاص السعودي؟
2. كيف يمكن قياس مستوى استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي؟
3. ما هي العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي والأداء المالي للشركات الخاصة؟
4. ما هي العوامل المؤثرة على نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص السعودي؟
5. ما هي التوصيات العملية التي يمكن تقديمها لتحسين استراتيجيات التنوع واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي؟

فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي تستند إلى التساؤلات المحددة، والتي تهدف إلى تحليل "أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي". تتضمن الفرضيات فرضية رئيسية وأخرى فرعية تساهم في تحديد العلاقة بين التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال. وفيما يلي توضيح لكل فرضية:

- الفرضية الرئيسية للدراسة:

✓ هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

- الفرضيات الفرعية للدراسة:

1. تتفاوت استراتيجيات التنوع الاقتصادي المستخدمة في القطاع الخاص السعودي بحسب حجم ونوع الشركات.
2. هناك تأثير إيجابي لاستراتيجيات التنوع الأفقي على الأداء المالي للشركات في القطاع الخاص.
3. تساهم استراتيجيات التنوع العمودي في تعزيز استدامة الأعمال من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية.
4. تؤثر العوامل الخارجية مثل الدعم الحكومي والتوجهات السوقية على نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الشركات.
5. يمكن أن تؤدي التوصيات العملية المستندة إلى نتائج الدراسة إلى تحسين استراتيجيات التنوع واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث.

تشكل المنطلقات النظرية الأساس الذي تبني عليه هذه الدراسة تحليلاتها واستنتاجاتها حول أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. تهدف هذه المنطلقات إلى تقديم إطار نظري واضح يمكن من فهم العوامل المؤثرة في استدامة الأعمال وكيف يمكن للتنوع الاقتصادي أن يلعب دوراً حيوياً في تعزيزها. لذلك، تستند الدراسة إلى عدة مفاهيم نظرية مهمة تتعلق بالتنوع الاقتصادي، استدامة الأعمال، والمرونة الاقتصادية، مع استعراض بعض النظريات الاقتصادية والإدارية المتعلقة بهذه المفاهيم.

1. نظرية التنوع الاقتصادي:

تعتبر نظرية التنوع الاقتصادي واحدة من أهم الأسس النظرية لهذه الدراسة. في سياق الاقتصاد الكلي، يشير التنوع الاقتصادي إلى انتقال الاقتصاد من الاعتماد على قطاع واحد (مثل النفط) إلى تنوع مصادر الدخل عبر استثمار القطاعات الأخرى مثل الصناعة، والزراعة، والتكنولوجيا، والسياحة. هذه النظرية تؤكد أن التنوع يمكن أن يقلل من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والصدمات التي يمكن أن تؤثر على القطاع الرئيسي. في هذا الإطار، يركز تحليل الدراسة على كيفية تطبيق هذه النظرية في سياق القطاع الخاص السعودي، وكيف أن تبني استراتيجيات التنوع يمكن أن يساهم في تعزيز استدامة الأعمال.

على مستوى الشركات، يعد التنوع الاقتصادي استراتيجية أساسية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على منتجات أو خدمات محددة. وفقًا لهذه النظرية، تستطيع الشركات التي تنجح في تنوع أنشطتها وأسواقها تحقيق استقرار مالي أكبر، وتقليل تقلبات الإيرادات، وتطوير مصادر دخل متعددة تساعد على تجاوز الأزمات الاقتصادية. لذلك، تستند الدراسة إلى هذه النظرية في تحليل كيفية تأثير استدامة الأعمال باستراتيجيات التنوع في القطاعات المختلفة للقطاع الخاص السعودي (Delechat، 2024).

2. نظرية استدامة الأعمال:

تعد نظرية استدامة الأعمال من المنطلقات الأساسية للدراسة. تشير هذه النظرية إلى قدرة الشركات على مواصلة أعمالها ونموها على المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها. تقوم هذه النظرية على عدة مفاهيم رئيسية مثل استدامة الموارد، الابتكار، والقدرة على التكيف مع المتغيرات. وتهدف الشركات التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة إلى خلق نماذج أعمال مرنة ومتكيفة تمكنها من مواجهة التقلبات السوقية. في ضوء هذه النظرية، تقوم الدراسة بتحليل كيف أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات تنوع في نشاطاتها وأسواقها تكون أكثر قدرة على تحقيق استدامة أعمالها. فعلى سبيل المثال، الشركات التي تنجح في التوسع إلى أسواق جديدة أو تقديم منتجات جديدة إلى جانب منتجاتها الأساسية يمكنها مواجهة التحديات بشكل أفضل، مما يزيد من فرصها للبقاء والنمو في بيئة اقتصادية غير مستقرة (Rahman، 2023).

3. نظرية المرونة الاقتصادية:

تعتبر نظرية المرونة الاقتصادية أو القدرة على التكيف من المنطلقات النظرية المهمة التي تدعم هذه الدراسة. المرونة الاقتصادية تشير إلى قدرة الشركات والاقتصاد بشكل عام على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة والصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار النفط، التغيرات في الطلب، أو الأزمات المالية. تستند النظرية إلى فكرة أن الشركات التي تعتمد على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية تكون أكثر قدرة على التكيف مع هذه التغيرات.

تُستخدم هذه النظرية لفهم العلاقة بين تنوع الأنشطة الاقتصادية واستدامة الأعمال. في حالة القطاع الخاص السعودي، يمكن أن توفر استراتيجيات التنوع الاقتصادي درجة عالية من المرونة، حيث تستطيع الشركات التحول من قطاع إلى آخر أو من سوق إلى آخر وفقًا للظروف الاقتصادية المتغيرة. هذه المرونة تمكن الشركات من الحفاظ على استقرارها المالي والتشغيلي حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعزز من استدامة أعمالها على المدى الطويل (Lee، 2022).

4. نظرية الحوكمة المؤسسية:

من المنطلقات النظرية الأخرى التي تدعم الدراسة نظرية الحوكمة المؤسسية، والتي تؤكد على أهمية الإدارة الجيدة في تحقيق استدامة الأعمال. تعتمد الحوكمة المؤسسية على وجود إطار قانوني وتنظيمي متين يدعم شفافية الأعمال، ويحسن من قدرة الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. في هذا السياق، تركز الدراسة على كيفية تأثير الحوكمة الجيدة على قدرة الشركات على تنفيذ استراتيجيات التنوع بنجاح.

في السياق السعودي، يشكل تحسين الحوكمة المؤسسية جزءًا أساسيًا من رؤية 2030، حيث يتم تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لدعم الشركات في تبني استراتيجيات التنوع. ومن ثم، تعتمد الدراسة على هذه النظرية لتحليل مدى تأثير الإصلاحات المؤسسية والحوكمة الجيدة على تسهيل عملية تنوع الأعمال، مما يساهم في تحقيق استدامة الأعمال (Burak، 2017).

5. نظرية الميزة التنافسية:

تستخدم الدراسة أيضًا نظرية الميزة التنافسية كأحد المنطلقات النظرية لتحليل كيف يمكن أن يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تعزيز تنافسية الشركات. وفقًا لهذه النظرية، تستطيع الشركات تحقيق ميزة تنافسية من خلال

الابتكار، وتحسين الكفاءة، وتنويع مصادر الإيرادات. تؤكد النظرية أن الشركات التي تتمكن من تنويع أنشطتها ومنتجاتها تستطيع المنافسة بشكل أفضل في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي تحسين فرصها في الاستدامة والنمو.

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساعد في تحليل العلاقة بين استراتيجيات التنويع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. من خلال استنادها إلى نظرية التنويع الاقتصادي، نظرية استدامة الأعمال، نظرية المرونة الاقتصادية، نظرية الحوكمة المؤسسية، ونظرية الميزة التنافسية، تقدم الدراسة إطاراً شاملاً لتحليل كيفية تحقيق الشركات السعودية استدامة أعمالها في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المملكة (Farida، 2022).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

ونظراً للتحديات التي تواجهها الأسواق المحلية والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فإن التنوع الاقتصادي يعد من أهم العوامل في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيز استمرارية الأعمال. وتشكل استراتيجيات التنوع الاقتصادي جزءاً مهماً من "رؤية السعودية 2030" للمملكة العربية السعودية لأنها تهدف إلى تقليل الاعتماد على صناعة النفط وزيادة نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكلاهما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل واستدامة أعمال القطاع الخاص. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري الآن إجراء البحوث حول العلاقة بين تكتيكات التنوع الاقتصادي وكيف تؤثر على استدامة الأعمال. وينبغي أن يركز هذا البحث على العوامل التي تساهم في نجاح هذه الاستراتيجيات وكذلك العوائق المحتملة التي قد تمنعها من تحقيق أهدافها. ويتناول هذا الفصل أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي واستدامة الشركات. كما يحلل البحوث السابقة حول هذا الموضوع ويسلط الضوء على أهم الاستنتاجات والتوصيات من هذه الدراسات. يتناول هذا الفصل الأسس النظرية لمشكلة الدراسة من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي والاستراتيجيات الأساسية المستخدمة لتحقيقه، بالإضافة إلى النظر في العوامل التي تؤثر على استدامة الأعمال في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء فحص للنظريات الاقتصادية والإدارية ذات الصلة المختلفة التي تصف كيف يؤثر التنوع الاقتصادي على استقرار الشركة ونموها في بيئة أعمال تنافسية.

تعتبر تكتيكات التنوع الاقتصادي، والتي تشمل التنوع القطاعي والجغرافي وتنوع المنتجات، المتغير المستقل، ويركز الفصل أيضاً على تحليل متغيرات البحث. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينظر في كيفية تأثير هذه التكتيكات على استدامة الأعمال، المتغير التابع الذي يشمل الاستمرارية المالية والقدرة التنافسية والقدرة على التكيف مع التغير الاقتصادي. سنناقش أيضاً كيف يمكن لبرامج المساعدات الحكومية والسياسات الحكومية أن تعزز التنوع الاقتصادي وكيف تتأثر فعالية هذه الاستراتيجيات بالبيئة الاقتصادية والتنظيمية للمملكة.

من خلال هذا التحليل الشامل، سيتم بناء إطار نظري متكامل يربط بين المكونات النظرية والتطبيقية للبحث من أجل شرح العلاقة بين المتغيرات وإنتاج الفرضيات التي سيتم تقييمها في الفصول التالية. ويهدف هذا الفصل أيضاً إلى توفير أساس علمي متين للتحقيق في فعالية استراتيجيات التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المؤسسية، مما سيساعد صناع القرار ورواد الأعمال على تبني سياسات تنوع أكثر فعالية وكفاءة.

متغيرات الدراسة

وبما أن الشركات تعتمد على استراتيجيات التوسع الاستثماري لتعزيز نموها وتحقيق أهدافها المالية، فإن متغيرات الدراسة توضح وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل لاستراتيجيات التوسع الاستثماري وتأثيراتها على ثلاث متغيرات تابعة: خفض المخاطر المالية، والقدرة التنافسية، واستمرارية الأعمال. ومن خلال توزيع الاستثمارات على العديد من الصناعات، تعمل استراتيجيات التوسع المدروسة بعناية على خفض المخاطر المالية، وتقليل تأثير التغيرات غير المواتية في الاقتصاد، وتحسين استقرار العائدات المالية. وتعتبر هذه التكتيكات بالغة الأهمية لتعزيز القدرة التنافسية لأن التوسع يمنح الشركات فرصة لزيادة حصتها في السوق، وخلق سلع جديدة، وتعزيز الفعالية التشغيلية، وكل ذلك يعزز قدرتها على المنافسة. كما يعمل الاستثمار الاستراتيجي على تحسين استمرارية الأعمال لأن التوسع المخطط له جيدًا يؤدي إلى استدامة مالية قوية، مما يساعد الشركات على تحمل النكسات المستقبلية والبقاء قادرة على المنافسة على المدى الطويل. إن نجاح خطط التوسع يحسن على الفور جميع المتغيرات الثلاثة، مما يدل على الارتباط الواضح بين المتغيرات والدور الحاسم الذي يلعبه التخطيط الاستثماري في تعزيز الاستقرار التنافسي والمالي للمؤسسة.

الدراسات السابقة

إن التنوع الاقتصادي مهم لبناء النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي فإن الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على الدخل من الموارد الطبيعية معرض لخطر عدم الاستقرار أو حتى الانهيار إذا انخفض سعر هذه السلعة في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التنوع الاقتصادي بشكل إيجابي في خلق فرص العمل، ومحاربة الفساد، وتحسين جودة المؤسسات في البلدان. أصدرت الحكومة السعودية 10 خطط تنمية منذ عام 1970، تغطي كل منها خمس سنوات، والتنوع الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لجميع هذه الخطط. تدرس هذه الورقة جهود الحكومة لتنوع الاقتصاد باستخدام أربع متغيرات: حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات النفط كنسبة مئوية من صادرات البلاد، وعائدات النفط كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات. يغطي التحليل الحالي تسع خطط تنمية من عام 1970 حتى عام 2013. ويخلص التحليل إلى أنه بعد أكثر من 40 عامًا من خطط التنمية التي تهدف إلى تنوع الاقتصاد السعودي، لا يزال النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد. وتحتاج الحكومة السعودية إلى النظر بشكل كامل إلى التنوع الاقتصادي كأداة لتحسين الحكم (Albassam، 2015).

الغرض دراسة (Guendouz، 2020) هو دراسة العوامل الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تؤثر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ودراسة وتحليل الاستراتيجيات المتبعة في تنوع اقتصاد المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الحكم على مستوى النجاح الذي تم تحقيقه بعيداً عن تصدير النفط. أجريت الدراسة التجريبية لتحليل تنوع الاقتصاد السعودي، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد للفترة 1991-2016. تشير النتائج إلى وجود علاقة مباشرة بين مؤشر التنوع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)، والنسبة المئوية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (FDI). كما أشارت نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي (NOGDP/GDP)، والنسبة المئوية لمساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية (NOGOV)، والنسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (PRIV) إلى وجود علاقة سلبية مع التنوع. ونحن نعتقد أن النتائج يمكن أن توفر مقياساً يمكن لصناع السياسات استخدامه لوضع الاستراتيجيات اللازمة لقياس التنوع الاقتصادي المستهدف باعتباره ركيزة أساسية لرؤية 2030، وضمان اقتصاد قوي ومستدام.

إن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على الدخل من مصدر واحد فقط يكون عرضة للخطر، وخاصة عندما يأتي هذا الدخل من موارد غير متجددة. وبالتالي فإن الرخاء المستدام للاقتصاد يعتمد على التنفيذ الناجح للتنوع الاقتصادي. والتنوع هو المفتاح لخلق بيئة جذابة ومزدهرة في الدولة وتحسين جودة مؤسساتها وحياة مواطنيها. وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تسريع جهودها لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تعكس رؤاها الوطنية هدفاً مشتركاً يتمثل في تأمين مستويات معيشة عالية دائمة للأجيال القادمة. بعد الطفرة الأولى في أسعار النفط في عام 1970، قدمت حكومة المملكة العربية السعودية خططاً تنموية أولية لتنوع اقتصادها. وفي عام 2016، أعلنت عن رؤيتها لعام 2030 لإرساء النمو المستدام من خلال التنوع الاقتصادي. وتستند استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على عدة ركائز، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة. وتهدف هذه الورقة إلى تحليل اتجاهات التنوع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة. وفي هذا السياق الأوسع، ستركز الورقة على جهود المملكة العربية السعودية لتحقيق التنوع من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة. والتركيز على جودة التعليم والبحث من شأنه أن يحسن رأس المال البشري المتاح في البلاد مما يساهم في نمو الاقتصاد. وتكشف النتائج أنه على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد شرعت في خططها للتنوع، إلا أن الوضع الحالي لأسعار النفط، والعجز في الميزانية العامة السعودية، والنظام التعليمي التقليدي في البلاد من شأنه أن يعيق ويبطئ هذه العملية (Naimi، 2022).

يشكل نجاح التنوع الاقتصادي عاملاً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام. لذلك، فإن الدولة التي يعتمد اقتصادها فقط على الدخل من الموارد الطبيعية معرضة لخطر عدم الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التنوع يخلق فرص العمل ويقلل من الفقر ويحسن نوعية الحياة والمؤسسات. بعد الطفرة الأولى في عام 1970، وضعت حكومة المملكة العربية السعودية 11 خطة تنمية، تغطي كل منها خمس سنوات وهدفها الرئيسي هو كيفية بناء اقتصاد متنوع. وعليه، تهدف هذه الورقة إلى تحليل استراتيجيات التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بناءً على أربع متغيرات: الاستثمار في التعليم وريادة الأعمال والسياحة الدولية وإنتاج النفط خلال الفترة 1970-2014. باستخدام تقنية FMOLS، وجدنا أن إنتاج النفط له أعلى مساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، يليه قطاع السياحة ونشاط ريادة الأعمال، في حين أن مساهمة التعليم إيجابية، ولكنها غير مهمة. كما تمت مناقشة توصيات البحث والسياسات (Euchi، 2018).

دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تؤثر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن البحث وتقييم التكتيكات المستخدمة لتنويع اقتصاد البلاد وتقييم درجة النجاح التي تحققت خارج صادرات النفط. تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في هذه الدراسة التجريبية لفحص تنويع الاقتصاد السعودي من عام 1991 إلى عام 2016. وفقاً للنتائج، هناك علاقة مباشرة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تأتي من الاستثمار الأجنبي المباشر. كان هناك ارتباط سلبي بين التنويع ونسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي (NOGDP/GDP)، ونسبة مساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية (NOGOV)، ومساهمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (PRIV). نعتقد أن النتائج قد تقدم مقياساً يمكن لصناع السياسات الاستفادة منه لإعداد التدابير المطلوبة لتقييم المستوى المطلوب من التنوع الاقتصادي كركيزة من ركائز رؤية 2030 وضمان اقتصاد قوي ومستدام.

التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التحول غير النفطي. أولاً، يتم استخدام مراجعة الأدبيات لتحديد متغيرات النجاح الرئيسية والعوامل الفرعية التي تشكل الأساس للدراسة. هناك 21 متغيراً فرعياً، سبعة منها تحت كل من العوامل الرئيسية الثلاثة (الاقتصادي والعمالي والسوقي). تم استخدام عملية التسلسل الهرمي التحليلي الضبابي، أو FAHP، لتحديد الأهمية النسبية للمكونات والعوامل الفرعية. حصل المعيار الاقتصادي على أكبر وزن، مع احتلال عاملي العمالة والمالية المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي. أعطى معيار العمالة أكبر وزن للمعيار الفرعي "نسبة السعوديين في القوى العاملة"، والمعيار الاقتصادي للمعيار الفرعي "نماذج الأعمال كثيفة الاستثمار"، والمعيار المالي للمعيار الفرعي "زيادة الإيرادات غير النفطية". وقد تم إعطاء المعيار الفرعي لزيادة الإيرادات غير النفطية (تحت المعيار المالي) أكبر وزن إجمالي. ثم باستخدام تقنية ضبابية لترتيب الأفضلية حسب التشابه مع الحل الأمثل، تم تحديد أولوية ثماني قطاعات غير نفطية مهمة بناءً على المعايير والمعايير الفرعية. وكان القطاع الذي ساهم أكثر في التحول غير النفطي هو البتروكيماويات. وستساعد استنتاجات الدراسة الحكومة وصناع القرار على وضع سياسات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة، وفهم أهميتها في التحول وفي نهاية المطاف تحقيق دورة جديدة من الرخاء للمملكة العربية السعودية (N., 2021).

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تنويع سياساتها. تحدد هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على مؤشرات تنويع الإنتاج والصادرات، والإيرادات الحكومية، والاستثمار، والعمالة. يؤدي التضخم المتزايد إلى تثبيط الاستثمار والإيرادات الحكومية وتنوع الوظائف مع تشجيع تنويع الإنتاج والصادرات. تعمل استراتيجية الاستهلاك على تقليل تنويع الاستثمار والعمالة مع تعزيز تنويع الإيرادات الحكومية. يضعف الاستثمار المباشر الأجنبي تنويع الصادرات، لكن تنويع الإيرادات الحكومية يتعزز. يؤدي التنمية الاقتصادية إلى إبطاء تنويع الإنتاج والاستثمار مع تعزيز الإيرادات الحكومية والعمالة وتنويع الصادرات. يقلل الإنفاق الحكومي من الإيرادات الحكومية وتنويع الصادرات مع زيادة تنويع الإنتاج والاستثمار. يقلل تكوين رأس المال من الإيرادات الحكومية وتنويع العمالة مع تعزيز تنويع الصادرات. يقلل المعروض النقدي من الصادرات والإيرادات الحكومية والاستثمار وتنوع الوظائف. تعمل الإعانات على تقليل تنويع الإيرادات الحكومية وزيادة تنويع الإنتاج. يقلل الانفتاح التجاري من تنويع الإيرادات الحكومية مع زيادة تنويع العمالة والاستثمار (Alkhathlan1, 2020).

الهدف دراسة (Neffati, 2024) الحالية هو تقييم مدى تأثير النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بالتنويع الاقتصادي والرقمنة بين عامي 1990 و2021. لقد استخدمنا نهج التكامل المشترك للتأخر الموزع التلقائي (ARDL) للتحقيق في هذا الارتباط في كل من القطاعين غير النفطي والاقتصادي العام. من خلال تأثيرهما على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط، تقدم البيانات التجريبية دليلاً قوياً على أن التنويع الاقتصادي والرقمنة لهما تأثير مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي. تظهر النتائج وجود علاقة طويلة الأمد بين الرقمنة والتنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي. بمرور الوقت، تعمل الرقمنة على تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي، وبالتالي النمو الاقتصادي المستدام. علاوة على ذلك، أظهر اختبار السببية أن النمو الاقتصادي غير النفطي يعزز الرقمنة، ويعزز التنويع الاقتصادي اقتصاد المعرفة الجديدة، مما يشجع بدوره التنويع الاقتصادي. وبالتالي، ساعد التحول الاقتصادي للمملكة نحو التنويع الاقتصادي بشكل كبير من خلال الرقمنة. في الواقع، تثبت نتائجنا أن التحول الرقمي يعزز الإيرادات غير النفطية وبالتالي يقلل من هيمنة صناعة النفط في الاقتصاد، وبالتالي يشجع التنوع الاقتصادي. ولتشجيع التنوع الاقتصادي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتعين على حكومة المملكة العربية السعودية تسريع عملية التحول في مجال الطاقة.

هدفت دراسة (Awwad, 2023) إلى تقديم نموذج تنموي للمملكة العربية السعودية من شأنه أن يساعد البلاد على الخروج من أزمة النفط الحالية. وتستند الخطة إلى الاستفادة من قدرات المملكة العربية السعودية من خلال أربعة ركائز أساسية: تشمل التغييرات التي جلبها إصلاح القطاع العام والحوكمة الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي وريادة الأعمال وتمكين المرأة اقتصاديًا. بعد تحليل شامل للأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، تم اختبار نموذج الدراسة المقترح نظريًا. ثم تم استخدامه في المملكة العربية السعودية باستخدام سلسلة زمنية تمتد 20 عامًا، من عام 2001 إلى عام 2020. باستخدام تقنيات القياس الاقتصادي لجمع البيانات وتقييمها والتحقق منها، بالإضافة إلى بناء نماذج تمثيلية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والركائز الأربع لنموذج الدراسة: تم تطوير مجموعة من التوصيات المتعلقة بحل أزمة النفط وتعزيز التنوع الاقتصادي وريادة الأعمال وتمكين المرأة بناءً على نتائج الدراسة، والتي أظهرت أن التنوع الاقتصادي وريادة الأعمال وحوكمة الشركات العامة كان لها جميعًا تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، كانت النتائج فيما يتعلق بتأثير تمكين المرأة على النمو الاقتصادي متباينة.

يتعين على المملكة العربية السعودية أن تعطي الأولوية لتوسيع قطاعها الخاص في محاولة لتنوع اقتصادها والابتعاد عن هيمنة النفط. وبما أن صناعة النفط تسيطر حاليًا على غالبية الاقتصاد، فإن مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ضئيلة. تبذل هذه الدراسة جهدًا لتقييم كيفية مساهمة التنمية المالية في توسع القطاع الخاص. يعد تقييم هذه العلاقة أمرًا بالغ الأهمية لأنه من المرجح أن يتم جذب الموارد المالية إلى قطاع النفط المهيمن، مما سيؤثر سلبيًا على القطاع الخاص. تخضع البيانات من عام 1985 إلى عام 2018 لمنهج التكامل المشترك لجوهانسن. وفقًا لنتائج الدراسة، فإن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص يرتبط سلبيًا بمعروض النقود، وارتباط إيجابي بالائتمان المصرفي للقطاع الخاص، ولا توجد علاقة واضحة مع القيمة السوقية للأسهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق الحكومي والاستثمار والانفتاح التجاري يرتبطان بشكل إيجابي وهام بنمو القطاع الخاص. لذلك، تقترح الدراسة تعزيز خدمات القطاع المالي بشكل أكبر. وبالإضافة إلى النمط الحالي للإنفاق الحكومي، ينبغي أن يستمر تحرير التجارة والاستثمار للسماح للقطاع الخاص بالمساهمة بشكل كبير في التوسع الاقتصادي للبلاد. وهذه الدراسة غير عادية حيث لم تكن هناك أي أبحاث سابقة حول العوامل المالية وعوامل النمو في القطاع الخاص (Haque, 2020).

الغرض من دراسة (Javid, 2022) هو دراسة العوامل التي تؤثر على سلوك الاستثمار الخاص السعودي في ثمانية قطاعات غير نفطية على المدى القصير والطويل. بهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، تتحرك المملكة العربية السعودية حاليًا إلى الأمام بخطة الإصلاح الخاصة برؤية 2030. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، من الأهمية بمكان دراسة الاستثمارات الخاصة على المستوى القطاعي. قد يكتسب صناع السياسات فهمًا أفضل للطرق المستقبلية لتسريع نمو القطاع الخاص من مثل هذه الدراسة. لذلك، يحلل هذا العمل تجريبياً الاستثمارات حسب القطاع من عام 1989 إلى عام 2017 باستخدام نهج التكامل المشترك وتصحيح التوازن. باستثناء الزراعة، نجد ارتباطاً طويلاً الأجل بين الناتج والاستثمارات وسعر الفائدة الحقيقي. علاوة على ذلك، هناك ارتباطات طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والاستثمارات في قطاع التصنيع غير النفطي والزراعة وقطاعات الخدمات الأخرى. تشير هذه النتيجة إلى أن خطط الاستثمار المخصصة للقطاعات المحددة أفضل من خطط الاستثمار العامة.

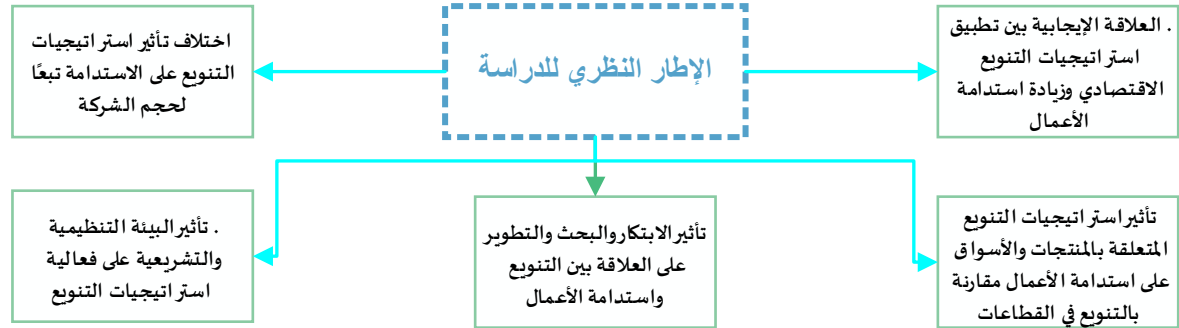
تهدف دراسة (AlSabbagh, 2024) إلى تحديد كمية الطاقة القطاعية وكثافة الكربون، وإعادة النظر في صحة منحنى كوزنتس البيئي (EKC)، والتحقق في العلاقة بين التنوع الاقتصادي في البحرين وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لفهم العلاقات بين النمو الاقتصادي القطاعي في البحرين واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تم اتخاذ ثلاث خطوات. باستخدام نهج التأخر الموزع التلقائي والبيانات التسلسلية الزمنية للسنوات 1980-2019، تم إنشاء نموذجين قياسييين اقتصاديين وفحصهما، وتم حساب كثافة الطاقة والكربون القطاعية، وتم فحص اتجاهات بيانات السلاسل الزمنية. وفقاً لنتائج التحليل، يتمتع القطاع الصناعي في البحرين بكثافة طاقة وكربون أعلى من قطاعي الخدمات والزراعة. في البحرين، حيث لا يزال التوسع الاقتصادي مصحوباً بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تم تحديد منحنى كوزنتس البيئي على أنه غير صالح. بينما شهد قطاعا التصنيع والعقارات زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فقد شهد قطاعا الضيافة والنقل والاتصالات انخفاضاً في الانبعاثات. وتشير هذه النتائج إلى أن هدف البحرين المتمثل في أن تكون خالية من الكربون يتوافق مع التنوع الاقتصادي، وخاصة في قطاع الخدمات. ومع ذلك، لتخفيف الآثار البيئية للتوسع الاقتصادي، هناك حاجة إلى عدد أقل من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الشركات القائمة على إعادة التدوير. ونادراً ما أجريت أبحاث حول كيفية تأثير التنوع الاقتصادي على استخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي. وتساعد استنتاجات الدراسة في توجيه قرارات السياسة الاقتصادية والبيئية في البحرين.

وبسبب المشاكل الكبيرة التي تترتب على نقص تمثيل العمال المحليين في سوق العمل، وضعت المملكة العربية السعودية برنامجاً للسعودة لتحفيز شركات القطاع الخاص على توظيف السكان المحليين. ومع ذلك، لا تزال سوق العمل السعودية تضم نسبة أعلى من العمال الأجانب، وتتكون مؤسسات القطاع العام إلى حد كبير من المواطنين السعوديين. وفي القطاع الخاص، لا تمثل المملكة العربية السعودية إلا نسبة ضئيلة. على سبيل المثال، 88.3% من العاملين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة و80% من العاملين في قطاع البناء هم من الأجانب. ومن أجل تحديد أسباب عدم كفاءة سياسة السعودة، فحصت هذه الدراسة الحواجز التي تحول دون توظيف العمال المحليين في قطاعي البناء وتجارة الجملة والتجزئة وقارنتها بين الشركتين. واستخدمت الدراسة منهجية بحث مختلطة لتحديد أسباب نقص التمثيل. وتألف البحث النوعي في المقام الأول من مقابلات مع المالكين والمديرين، في حين تضمن البحث الكمي استطلاعاً للموظفين. ووفقاً للدراسة الكمية، فإن الالتزام التنظيمي وبيئة العمل والأجور والمزايا والمكانة الاجتماعية ومسافة السلطة هي العناصر الرئيسية المساهمة. وباستثناء الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، اختلفت جميع المتغيرات بشكل كبير إحصائياً بين قطاعي الجملة والتجزئة والبناء. ولأن التوظيف القائم على الخدمات أقل تفضيلاً ويُنظر إليه على أنه أقل امتيازاً من قبل السعوديين مقارنة بالوظائف في الصناعات الأخرى، فقد كان يُنظر إلى قطاع الجملة والتجزئة على أنه يحتوي على مستويات أعلى من هذه المتغيرات. كما تبين أن المتغيرات الديموغرافية للجنس وخبرة العمل والتدريب والكفاءة العلمية لها فروق كبيرة إحصائياً في العوامل المؤثرة على توظيف السعوديين في صناعتي الجملة والتجزئة والبناء. وقد تم تحديد أسباب عدم كفاءة برنامج السعودة من خلال استنتاجات الدراسة النوعية. وكانت القضايا الثقافية (المكانة الاجتماعية ومسافة السلطة)، وعدم كفاءة النظام التعليمي (الذي يؤدي إلى فجوة بين العرض والطلب على المهارات والمعرفة لسوق العمل)، والتدريب غير الكافي، والتفضيل القوي للموظفين المحليين للقطاع العام هي الأسباب الرئيسية. إن صناع السياسات والشركات والعمال السعوديين ومن ينفذون برنامج التوطين يمكنهم جميعاً الاستفادة من التوصيات المفيدة التي قدمتها الدراسة. وقد تم ملاحظة الأسباب وراء الاستجابة البطيئة من جانب القطاع الخاص لتنفيذ برنامج التوطين. إن دعم القطاع الخاص وسد الفجوة في الأجور بين القطاعين العام والخاص هما طريقتان لمعالجة القضايا التي تؤثر على القوى العاملة وتشجيع العمال المحليين على البحث عن وظائف في هذه المجالات. ومن أجل تحقيق الرخاء، يجب على جميع قطاعات الاقتصاد أن تعمل معاً بشكل مستمر. وينبغي لأصحاب العمل أن يعالجوا جوانب المسافة بين السلطة والقضايا التحفيزية والمواقف. وقد تم تقديم

فكرة مفادها أن المكانة الاجتماعية والمسافة بين السلطة والسلطة هي عناصر ثقافية تؤثر على توظيف المواطنين السعوديين لأول مرة في هذه الدراسة. وهي تقدم أساساً متيناً لمزيد من الدراسة (Judai, 2022).

مع التركيز على التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، تحاول هذه الدراسة تقييم مدى تأثير الخدمات اللوجستية المستدامة على تنمية المملكة العربية السعودية بين عامي 1990 و2022. ومن أجل تقديم تحليل مقارنة لمقاييس الأداء ذات الصلة، تستخدم الدراسة نموذج تقديرات ARDL الديناميكي لتحليل مجموعة بيانات كبيرة تمتد إلى الفترة قبل وبعد تنفيذ رؤية 2030. وتُظهر النتائج تحولاً استراتيجياً في جميع هذه المجالات، مما يسلط الضوء على المساهمة المهمة لرؤية 2030 في الرعاية الاجتماعية والتنوع الاقتصادي وتعزيز الممارسات المستدامة. وبينما يعترف التحليل بالتأثيرات المعقدة لديناميكيات التجارة، فإنه يؤكد أيضاً على التأثير الكبير لقطاعي الصناعة والإنتاج على مقاييس الأداء. وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية نجحت في وضع رؤية 2030 كنموذج للنمو مع تأثيرات عالمية محتملة من خلال تنسيق سياساتها مع اتجاهات الاستدامة العالمية. ومن أجل دعم المرونة والتنوع الاقتصادي في البلاد، تشير الآثار السياسية الرئيسية إلى ضرورة الاستثمار المستمر في أساليب الإنتاج النظيفة، والخدمات اللوجستية المستدامة، وتحسين جودة التجارة، بالإضافة إلى التدابير التي تشجع الابتكار، وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القوى العاملة الماهرة (Khan, 2025).

الإطار النظري



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

■ العلاقة الإيجابية بين تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي وزيادة استدامة الأعمال:

تنطلق هذه الفرضية من مبدأ أن التنوع يقلل من الاعتماد على مصدر دخل أو قطاع واحد، مما يجعل الشركة أقل عرضة للمخاطر الاقتصادية. فإذا واجه قطاع معين تحديات، فإن وجود استثمارات في قطاعات أخرى يحمي الشركة من الانهيار ويساعدها على الحفاظ على استدامتها. بمعنى آخر، كلما زاد تنوع الشركة لأنشطتها ومصادر دخلها، زادت قدرتها على الصمود والاستمرار في السوق (Vogl, 2018).

■ تأثير استراتيجيات التنوع المتعلقة بالمنتجات والأسواق على استدامة الأعمال مقارنة بالتنوع في

القطاعات:

تركز هذه الفرضية على نوع التنوع. تنوع المنتجات والأسواق يعني تقديم منتجات جديدة أو الوصول إلى أسواق جديدة بنفس المنتجات الحالية. هذا النوع من التنوع يُمكن أن يكون أسرع وأقل تكلفة من الدخول في قطاعات جديدة تمامًا، والتي قد تتطلب خبرات وقدرات مختلفة. لذلك، يُفترض أن تنوع المنتجات والأسواق له تأثير مباشر وأكثر وضوحًا على استدامة الأعمال مقارنة بالتنوع القطاعي (Jha, 2021).

■ تأثير الابتكار والبحث والتطوير على العلاقة بين التنوع واستدامة الأعمال:

ال تشير هذه الفرضية إلى أن الابتكار والبحث والتطوير يُمكن أن يُعززا من فوائد التنوع. فالشركات التي تستثمر في البحث والتطوير تكون أكثر قدرة على تطوير منتجات وخدمات جديدة، واكتشاف أسواق جديدة، والتكيف مع

التغيرات في السوق، مما يُعزز من قدرتها على الاستفادة من استراتيجيات التنوع. الابتكار يُمثل حلقة الوصل التي تجعل التنوع أكثر فعالية في تحقيق الاستدامة (Cao, 2024).

■ تأثير البيئة التنظيمية والتشريعية على فعالية استراتيجيات التنوع:

تُركز هذه الفرضية على دور الحكومة والسياسات العامة. فإذا كانت القوانين واللوائح تُشجع التنوع وتُسهل دخول الشركات إلى قطاعات جديدة، فإن ذلك يُعزز من فعالية استراتيجيات التنوع ويساهم في تحقيق استدامة الأعمال. على سبيل المثال، تبسيط إجراءات الترخيص، وتوفير حوافز ضريبية، ودعم البحث والتطوير، كلها عوامل تُساهم في خلق بيئة مُشجعة للتنوع (Struckell, 2022).

■ اختلاف تأثير استراتيجيات التنوع على الاستدامة تبعاً لحجم الشركة:

تُشير هذه الفرضية إلى أن الشركات الكبيرة والصغيرة قد تتأثر بشكل مختلف باستراتيجيات التنوع. فالشركات الكبيرة لديها موارد أكبر وقدرة أعلى على تحمل المخاطر، مما يُمكنها من تنوع استثماراتها في قطاعات مختلفة بشكل أوسع. بينما قد تواجه الشركات الصغيرة صعوبات في توفير الموارد اللازمة للتنوع، وقد تُركز على تنوع منتجاتها أو أسواقها بدلاً من التنوع القطاعي. لذلك، يُفترض أن حجم الشركة عامل مُهم يؤثر على فعالية استراتيجيات التنوع في تحقيق الاستدامة (Gammeltoft, 2021).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

إن أحد الجوانب الأساسية لضمان جودة وموثوقية البحث هو اختيار المنهجية العلمية وأدوات جمع البيانات، والتي تساعد على تحليل الظاهرة قيد الدراسة بطريقة منهجية ومنظمة. ولضمان تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المقترحة، سيستعرض هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة التي تهدف إلى تحليل تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. وسيتم ذلك من خلال تحديد أساليب البحث المستخدمة وأدوات جمع البيانات وإجراءات التحليل.

يركز القسم الأول من الفصل على اختيار منهجية البحث الصحيحة. ثم يشرح لماذا تم اختيار النهج الكمي والتحليلي لهذه الدراسة لأنه يمكن أن يسفر عن نتائج قابلة للقياس تساعد في فهم العلاقة بين المتغير المستقل (استراتيجيات التنوع الاقتصادي) والمتغير التابع (استدامة الأعمال). بالإضافة إلى ذلك، سيصف كيفية التحقيق في الأنماط العامة وكيف تؤثر سياسات التنوع الاقتصادي على أداء الشركات الخاصة باستخدام النهج التحليلي الوصفي.

ويتناول الفصل بعد ذلك أساليب جمع البيانات في البحث، والتي تشمل تحليل البيانات الثانوية من الدراسات الحكومية والتقارير الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى استخدام الاستبيانات المرسلة إلى المسؤولين ورجال الأعمال في الشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية. ولضمان صورة حقيقية لقطاع الأعمال في المملكة، سيتم أيضاً تحديد عينة الدراسة وعملية اختيارها وحجم العينة المناسب.

كما سيتم فحص تقنيات تحليل بيانات البحث، بما في ذلك التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات باستخدام أدوات تحليلية مثل SPSS أو برامج التحليل الإحصائي الأخرى، والتي ستساعد في تحديد درجة التأثير المتبادل بين استراتيجيات الاستدامة والتنوع واستخراج العلاقات بين المتغيرات. ولضمان صحة وموضوعية النتائج التي تم الحصول عليها، سيتم أيضاً شرح معايير الصلاحية والموثوقية المستخدمة لتأكيد موثوقية أجهزة القياس.

ويختتم هذا الفصل بتقديم إطار منهجي متكامل يجعل من الممكن جمع وتحليل البيانات بطريقة منهجية وعلمية. ويساعد هذا في بناء استنتاجات دقيقة تدعم أهداف البحث وتنتج نتائج موثوقة يمكن استخدامها لإبلاغ القرارات الاستراتيجية والاقتصادية المتعلقة بنمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

لتحقيق أهداف الدراسة وفهم أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي، تم اتباع ****المنهجية الكمية**** كإطار علمي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. تعتمد المنهجية الكمية بشكل رئيسي على جمع وتحليل البيانات الرقمية التي يمكن قياسها وتفسيرها إحصائياً، وهي منهجية مناسبة لدراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة بطريقة دقيقة ومنهجية. يتيح هذا النوع من الأبحاث تقديم استنتاجات قابلة للتعميم، وهو أمر أساسي في الدراسات الاقتصادية التي تسعى لتقديم توصيات قائمة على أدلة رقمية.

1. المنهجية الكمية:

يعد المنهج الكمي الأنسب لدراسة تأثير استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال، لأنه يوفر أداة قوية لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات التي تمت دراستها. في هذا الإطار، تم استخدام الاستبيانات والمسوحات لجمع البيانات من عينات كبيرة من الشركات السعودية الخاصة، مما يسمح بتحليل البيانات بشكل دقيق وتوفير نتائج موثوقة.

يتيح هذا المنهج للباحثين قياس مدى تطبيق الشركات لاستراتيجيات التنوع وتقييم تأثيرها على مؤشرات استدامة الأعمال مثل النمو المالي، والربحية، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. يعتمد المنهج الكمي على استخدام أدوات إحصائية متقدمة لتحليل البيانات، بما في ذلك تحليل الارتباط، والانحدار الخطي، والنماذج الإحصائية الأخرى التي تمكن من تحديد العلاقات بين المتغيرات بشكل موضوعي.

2. أدوات جمع البيانات:

- الاستبيانات:

تم تصميم استبيان مفصل يتم توزيعه على عينة من الشركات في القطاع الخاص السعودي. يحتوي الاستبيان على مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تقيس مختلف جوانب استراتيجيات التنوع الاقتصادي المتبعة في الشركات. كما يتناول الاستبيان مؤشرات استدامة الأعمال، بما في ذلك النمو المالي، القدرة على مواجهة التغيرات الاقتصادية، وتنوع الأسواق، وتنوع المنتجات والخدمات.

تم إعداد الاستبيان بأسلوب علمي يضمن تغطية جميع الجوانب المهمة للدراسة. يحتوي على أسئلة موجهة تقيس درجة تنوع الأنشطة التجارية للشركات (مثل دخول أسواق جديدة أو تقديم منتجات مبتكرة) وأثر هذا التنوع على الأداء المالي والقدرة على البقاء والنمو.

- المسوحات الإحصائية:

بالإضافة إلى الاستبيانات، تم استخدام المسوحات الإحصائية التي تجمع بيانات من مصادر متنوعة مثل التقارير السنوية للشركات، قواعد البيانات المالية، والتقارير الحكومية. تمثل هذه المسوحات مصادر إضافية لدعم النتائج المستخلصة من الاستبيانات، وتتيح إجراء مقارنة بين البيانات الكمية المجمعة من الشركات المختلفة.

3. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من الشركات الخاصة العاملة في المملكة العربية السعودية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة. الهدف من هذا الاختيار هو الحصول على صورة شاملة حول مدى تطبيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي في مختلف القطاعات، مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، السياحة، والطاقة. تم اختيار الشركات بناءً على معايير محددة مثل حجم الشركة، نوع النشاط الاقتصادي، وعدد سنوات العمل في السوق، وذلك لضمان تنوع العينة وتمثيلها لمختلف الفئات.

حجم العينة تم تحديده بناءً على حسابات إحصائية تضمن الحصول على نتائج دقيقة يمكن تعميمها على القطاع الخاص السعودي ككل. كما تم تحديد خصائص العينة بناءً على معايير ديموغرافية وجغرافية لضمان تغطية مختلف مناطق المملكة، ما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول تأثير استراتيجيات التنوع في البيئة الاقتصادية السعودية.

4. طرق تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة، والتي تشمل:

- تحليل الارتباط:

تم استخدام تحليل الارتباط لفحص العلاقة بين المتغيرات الرئيسية في الدراسة، مثل العلاقة بين مستوى التنوع الاقتصادي ومستوى استدامة الأعمال. يساعد هذا التحليل في تحديد قوة واتجاه العلاقة بين استراتيجيات التنوع ومؤشرات الاستدامة، مما يتيح استخلاص نتائج حول مدى تأثير التنوع على نجاح الشركات.

- الانحدار الخطي المتعدد:

يعتبر الانحدار الخطي المتعدد من الأدوات الأساسية التي استخدمت في الدراسة لتحليل تأثير المتغيرات المتعددة على استدامة الأعمال. يساعد هذا التحليل في تحديد مدى تأثير كل من استراتيجيات التنوع المختلفة (مثل تنوع المنتجات أو الأسواق) على الأداء المالي للشركات، والاستقرار، والنمو.

- اختبارات الفرضيات:

تم تصميم مجموعة من الفرضيات الإحصائية التي ترتبط بالعلاقة بين التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال، وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. على سبيل المثال، تم اختبار فرضية أن الشركات التي تطبق استراتيجيات تنوع متقدمة تتمتع بمستويات أعلى من الاستدامة المالية مقارنة بالشركات التي تعتمد على مصادر دخل محدودة.

5. النماذج المستخدمة:

تم تطبيق مجموعة من النماذج الإحصائية المتقدمة لدراسة تأثير التنوع على استدامة الأعمال. من بين النماذج المستخدمة:

- نموذج الانحدار اللوجستي:

لتحليل احتمال نجاح الشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع مقارنة بتلك التي تعتمد على مصادر دخل محدودة. يساعد هذا النموذج في فهم مدى تأثير التنوع على احتمالية بقاء الشركات واستمراريتها في ظل التغيرات الاقتصادية.

- تحليل التباين (ANOVA):

تم استخدام هذا التحليل لمقارنة أداء الشركات التي تتبنى مستويات مختلفة من التنوع، ولتحديد الفروق الإحصائية بين أداء الشركات في القطاعات المختلفة. يساهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق لكيفية اختلاف تأثير التنوع بناءً على نوع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

6. صلاحية وثبات الأدوات:

من الضروري التأكد من صلاحية وثبات الأدوات المستخدمة في جمع البيانات لضمان دقة النتائج. لذا، تم إجراء اختبار صلاحية الاستبيان عبر الصدق الظاهري والصدق البنائي. كما تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من أن الأسئلة تقيس بدقة المتغيرات المستهدفة.

7. المعايير الأخلاقية:

تم مراعاة جميع المعايير الأخلاقية في جمع البيانات وتحليلها. شملت هذه المعايير الحصول على موافقة المشاركين في الدراسة، والالتزام بسرية المعلومات، وعدم استخدام البيانات لأي أغراض خارج نطاق البحث. كما تم ضمان تقديم النتائج بشكل موضوعي دون أي تحيز.

مجتمع البحث

تشكل الشركات والمنظمات في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية التي تأثرت بمبادرات التنوع الاقتصادي أو نفذتها في محاولة لتحقيق استدامة الأعمال مجتمع البحث للدراسة. ويشمل ذلك الشركات الضخمة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك التجارة، والصناعة والخدمات والتمويل. وقد أدت أهمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي، وخاصة في ضوء رؤية المملكة 2030، التي تؤكد على تنوع مصادر الدخل وخفض الاعتماد على النفط، إلى اختيار مجتمع البحث هذا. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لدورهم المباشر في تبني وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، يجب على المسؤولين وصناع القرار داخل هذه الشركات - مثل المديرين التنفيذيين ورجال الأعمال والمحللين الاقتصاديين ومديري التخطيط الاستراتيجي - تحليل آرائهم واتجاهاتهم من أجل دراسة تأثير استراتيجيات التنوع على استدامة الأعمال.

حدود البحث

تُعتبر حدود الدراسة جزءًا أساسيًا من منهجية البحث، حيث تُحدد نطاق الدراسة والإطار الذي يتم فيه جمع وتحليل البيانات. في هذه الدراسة التي تركز على "أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي"، تم تحديد الحدود البشرية والزمانية والمكانية لتوفير إطار واضح ومحدد يساهم في توجيه البحث وضمان دقة النتائج المستخلصة. فيما يلي تفصيل لهذه الحدود:

1. الحدود البشرية:

تتمثل الحدود البشرية للدراسة في الفئة المستهدفة من الأفراد والشركات التي يتم جمع البيانات منها. تشمل هذه الدراسة جميع الشركات الخاصة العاملة في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا تلك التي تمارس أنشطة تنوع اقتصادي أو تسعى لتحسين استدامتها من خلال استراتيجيات متنوعة. تم اختيار عينة من هذه الشركات بشكل طبقي عشوائي لضمان تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة، والزراعة، والتكنولوجيا، والخدمات.

تركز الدراسة بشكل خاص على المديرين التنفيذيين وأصحاب القرار في هذه الشركات، حيث إنهم يمتلكون المعرفة والخبرة اللازمة لفهم استراتيجيات التنوع المعتمدة في مؤسساتهم. تمثل هذه الفئة من الأفراد عينة هامة نظرًا لدورهم الحيوي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على استدامة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تم مراعاة حجم الشركات ونوع نشاطها، حيث تم اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لضمان شمولية النتائج وتقديم صورة دقيقة عن تأثير التنوع على استدامة الأعمال عبر مختلف مستويات الاقتصاد.

2. الحدود الزمانية:

أما بالنسبة للحدود الزمانية، فإن الدراسة تركز على الفترة الزمنية التي تمت فيها جمع البيانات وتحليلها. تم تحديد إطار زمني للدراسة يمتد من عام 2015 إلى عام 2023، وهو الوقت الذي شهد تغييرات كبيرة في الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل رؤية 2030 التي تسعى إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. تتضمن هذه الفترة أحداثًا اقتصادية واجتماعية هامة، مثل تطبيق إصلاحات جديدة، وزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وظهور فرص جديدة للنمو في السوق.

تعتبر هذه الفترة مثالية لتقييم تأثير استراتيجيات التنوع على استدامة الأعمال، حيث إن التحولات الاقتصادية والسياسية في المملكة تُعزز من أهمية الدراسة وتتيح فرصة فريدة لفهم كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على أداء الشركات في ظل بيئة ديناميكية ومتغيرة. من خلال دراسة هذه الفترة، يمكن تحليل مدى فاعلية استراتيجيات التنوع التي تم اعتمادها من قبل الشركات المختلفة وتقديم توصيات تستند إلى نتائج دقيقة.

3. الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الموقع الجغرافي الذي يغطيه البحث، والذي يتركز في **المملكة العربية السعودية** ككل. تستهدف الدراسة جميع مناطق المملكة، بما في ذلك المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، بالإضافة إلى المناطق الأقل كثافة سكانية. هذا التنوع المكاني يضمن تغطية مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تقديم نتائج تعكس الحالة العامة للقطاع الخاص السعودي.

تسعى الدراسة إلى فهم كيف يؤثر التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في مختلف المناطق، مع مراعاة الفروقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على استراتيجيات التنوع المتبعة. من خلال هذا التنوع المكاني، يمكن تحديد العوامل المحلية التي قد تؤثر على أداء الشركات، مثل الوصول إلى الأسواق، وتوفر الموارد، والدعم الحكومي، مما يتيح فهماً شاملاً للعوامل المؤثرة في استدامة الأعمال في السياق السعودي.

تحدد الحدود البشرية والزمانية والمكانية للدراسة إطار البحث الذي يوجه تحليل العلاقة بين استراتيجيات التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي. يضمن تحديد هذه الحدود شمولية وموضوعية النتائج المستخلصة، حيث تركز الدراسة على الشركات الخاصة في جميع أنحاء المملكة خلال فترة زمنية محددة تعكس التغيرات الاقتصادية الهامة. من خلال ذلك، تسهم الدراسة في تقديم رؤى قيمة حول كيفية تعزيز استدامة الأعمال من خلال استراتيجيات التنوع في سياق اقتصادي ديناميكي ومتغير.

خطوات جمع البيانات

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال في القطاع الخاص السعودي، وذلك باتباع منهجية علمية منظمة لجمع البيانات وتحليلها. تعتمد الدراسة على مصادر بيانات أولية

وثانوية. فالبيانات الأولية سيتم جمعها مباشرة من مجتمع الدراسة عبر استبيانات ومقابلات مع المديرين التنفيذيين ورواد الأعمال، بهدف قياس مدى تبني الشركات لاستراتيجيات التنوع، وتأثيرها على الاستدامة المالية والتشغيلية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الشركات في تطبيق هذه الاستراتيجيات. أما البيانات الثانوية، فستشمل الدراسات السابقة، والتقارير الاقتصادية، والبيانات الحكومية الصادرة عن جهات مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، والغرف التجارية، وصندوق النقد الدولي، لتوفير إطار مرجعي يدعم تحليل البيانات الأولية.

ولضمان تمثيل مجتمع الدراسة بشكل دقيق، سيتم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة من الشركات العاملة في القطاعات المستهدفة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمات، بالإضافة إلى رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة. وسيتم تصميم استبيان مُوجه يتضمن أسئلة تقيس مؤشرات التنوع الاقتصادي وأثره على جوانب الاستدامة المختلفة. كما ستُجرى مقابلات شبه مهيكلة مع خبراء اقتصاديين ورؤساء شركات كبرى للحصول على رؤى مُعمقة حول الموضوع.

محددات حجم العينة

لتحديد حجم العينة المناسب لهذه الدراسة التحليلية والتطبيقية حول أثر استراتيجيات التنوع الاقتصادي على استدامة أعمال القطاع الخاص السعودي، سيتم مراعاة عدة محددات، أهمها حجم مجتمع الدراسة الذي يشمل شركات القطاع الخاص بمختلف أحجامها وقطاعاتها، مع اعتماد مستوى ثقة 95% وهامش خطأ 5%. كما سيؤخذ تباين البيانات داخل المجتمع بعين الاعتبار، بحيث كلما زاد التباين، زادت الحاجة لعينة أكبر. ونظرًا لاستخدام تحليل الانحدار والإحصاءات الوصفية، يُفضل حجم عينة بين 200-300 مفردة. إضافةً لذلك، سيتم التركيز على توفر البيانات وإمكانية الوصول إلى المشاركين من مختلف القطاعات دون تحيز، مع الحرص على أن يكون حجم العينة كافيًا لاستخلاص نتائج قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

ومن أهم أجزاء الدراسة الفصل الرابع الذي يلخص نتائج البحث وقيمها في ضوء الأساليب العلمية المستخدمة. ومن خلال تحليل البيانات باستخدام مناهج البحث المعتمدة، يسعى هذا الفصل إلى تحديد العلاقة بين سياسات التنوع الاقتصادي واستدامة الأعمال في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

وسيتم فحص البيانات الأولية التي تم جمعها من المسوحات والمقابلات في هذا الفصل، وسيتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل إحصائي يعتمد على تقنيات متطورة تشمل التحليل الوصفي والاستدلالي. وبالإضافة إلى استخدام النماذج الإحصائية المناسبة لتحديد مدى تأثير التنوع الاقتصادي على استدامة الأعمال، سيتم استخدام اختبارات الصلاحية والموثوقية لضمان دقة البيانات.

ومن أجل وضع النتائج في منظورها العلمي وتوضيح مدى توافقها أو عدم توافقها مع الأبحاث السابقة، سيتم أيضًا مقارنة النتائج بنتائج دراسات أخرى ونظريات اقتصادية ذات صلة. إلى جانب الصعوبات التي تواجهها الشركات عند وضع خطط التنوع الاقتصادي موضع التنفيذ، سيتم أيضًا فحص التميزيات بين مختلف قطاعات القطاع الخاص.

ومن أجل الاستعداد لتطوير الاقتراحات والمقترحات المفيدة في الفصل الأخير من الدراسة، ينتهي الفصل بمناقشة أهم النتائج التي توصل إليها التحليل وتوضيح مدى تحقق فرضيات البحث.

تحليل البيانات

الوصف الإحصائي للبيانات

سيشمل الوصف الإحصائي للبيانات في هذه الدراسة استخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات لتلخيص وتحليل البيانات المجمعة لفهم توزيع وتركز البيانات المتعلقة باستراتيجيات التنوع ومستويات الاستدامة. كما سيتم استخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والرسوم البيانية لتوضيح البيانات بشكل مرئي، بالإضافة إلى مقاييس الارتباط (مثل معامل ارتباط) لدراسة العلاقة بين المتغيرات. وسيتم تنظيم البيانات في جداول لتسهيل فهمها، مع تحليل أي بيانات نوعية من المقابلات باستخدام أساليب التحليل الموضوعي أو تحليل المحتوى. يهدف هذا الوصف الإحصائي إلى توفير فهم شامل لخصائص العينة وبياناتها قبل الانتقال إلى اختبار الفرضيات البحثية وربط النتائج بالأدبيات النظرية.

Statistics						
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	N	
					Valid	
0.345	-1.087	0.173	0.337	1.381	197	العمر
0.345	-2.015	0.173	-0.072	0.501	197	الجنس
0.345	-1.318	0.173	-0.135	1.414	197	ما هي درجتك العلمية
0.345	-1.351	0.173	0.057	1.459	197	تعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها.
0.345	-1.309	0.173	0.020	1.418	197	يشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي.
0.345	-1.117	0.173	0.191	1.337	197	ساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي.
0.345	-1.363	0.173	0.165	1.469	197	تسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة.
0.345	-1.390	0.173	0.072	1.455	197	تستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي.
0.345	-1.198	0.173	-0.109	1.369	197	ساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي.
0.345	-1.426	0.173	0.048	1.491	197	يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي.
0.345	-1.254	0.173	0.226	1.412	197	يساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية.

0.345	-1.159	0.173	0.059	1.358	197	أدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء.
0.345	-1.352	0.173	-0.086	1.461	197	تعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل.
0.345	-1.357	0.173	0.046	1.456	197	تواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنوع.
0.345	-1.432	0.173	0.027	1.484	197	يتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة.
0.345	-1.247	0.173	-0.105	1.387	197	يواجه التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغييرات.
0.345	-1.240	0.173	0.043	1.381	197	تشكل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي.
0.345	-1.264	0.173	0.063	1.400	197	تفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنوع.
0.345	-1.342	0.173	-0.170	1.457	197	تدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنوع الاقتصادي.
0.345	-1.276	0.173	0.141	1.432	197	تقدم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع.
0.345	-1.202	0.173	-0.058	1.337	197	تساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص.
0.345	-1.291	0.173	0.083	1.405	197	توفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنوع الأعمال.
0.345	-1.283	0.173	0.029	1.414	197	يشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنوع.

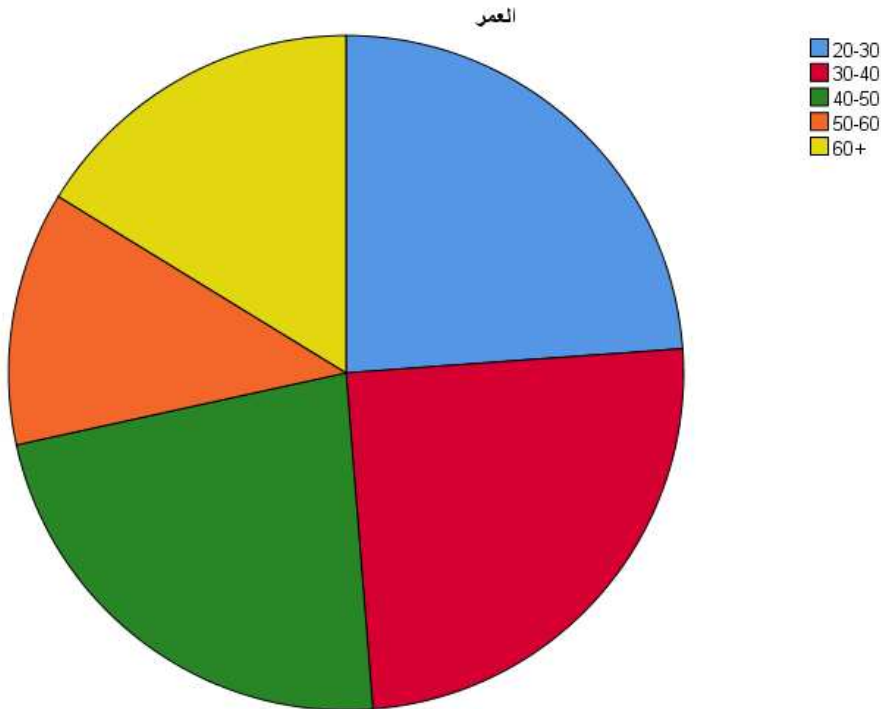
جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات

■ عمر المشاركين في التجربة

من الواضح أنّ أغلب المشاركين في التجربة تتراوح أعمارهم بين 20 و 50 عامًا حيث يمثلون 71.6% من العينة، وهذا يدلّ على أنّ فئة الشباب والمتوسطي العمر هم الفئة الأكثر مشاركة في هذه التجربة.

		العمر			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	47	23.9	23.9	23.9
	30-40	49	24.9	24.9	48.7
	40-50	45	22.8	22.8	71.6
	50-60	24	12.2	12.2	83.8
	60+	32	16.2	16.2	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة.



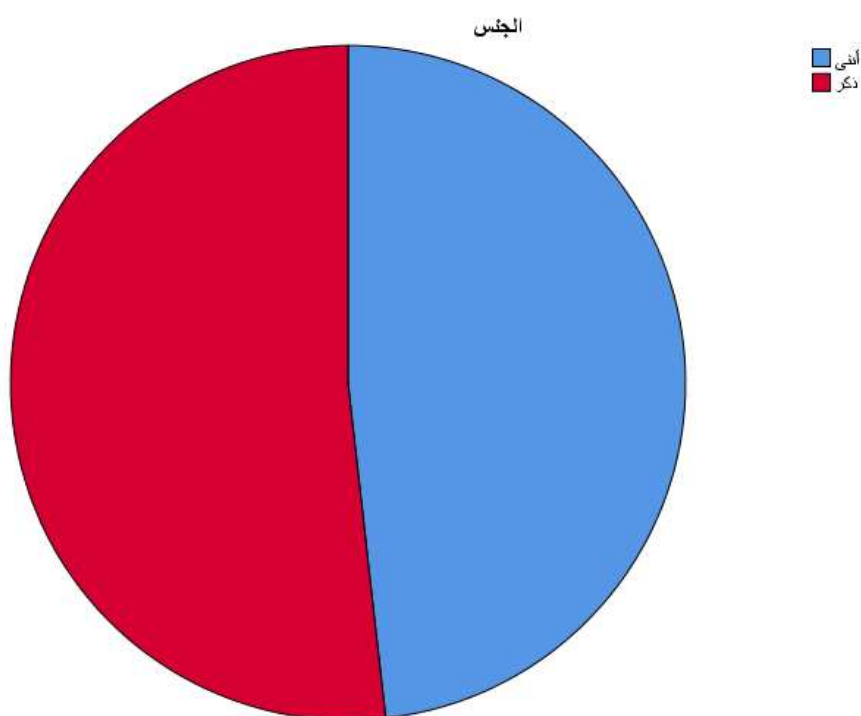
رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة

■ أجناس المشاركين في التجربة

نلاحظ ان اكبر عدد من المشاركين كانت من فئة الذكور حيث كانت النسبة العامة للذكور المشاركين في التجربة 51.8%.

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	95	48.2	48.2	48.2
	ذكر	102	51.8	51.8	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الاحصائي للجنس.



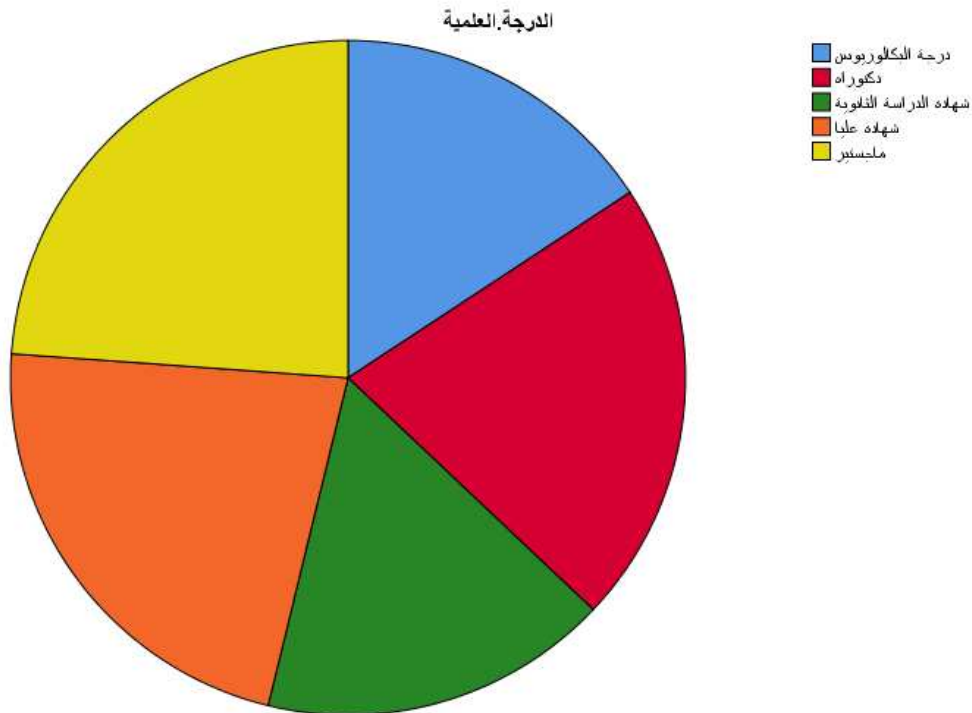
رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لأجناس المشاركين في التجربة

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

من الواضح أنّ أعلى نسبة مشاركة كانت من حملة الماجستير بنسبة ٢٣.٩٪، يليهم حملة شهادة البكالوريوس بنسبة ٢٢.٣٪، وهذا يدلّ على أنّ غالبية المشاركين في الدراسة حاصلين على شهادات جامعية عليا.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	درجة البكالوريوس	31	15.7	15.7	15.7
	دكتوراه	42	21.3	21.3	37.1
	شهادة الدراسة الثانوية	33	16.8	16.8	53.8
	شهادة عليا	44	22.3	22.3	76.1
	ماجستير	47	23.9	23.9	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة .



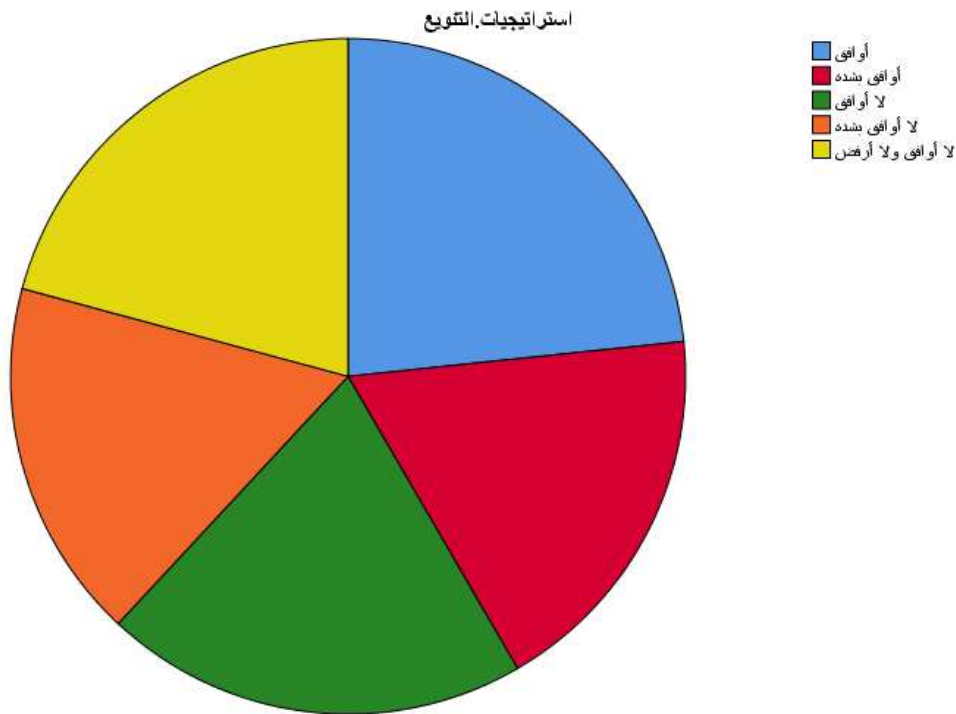
رسم توضيحي 4: الممثل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

▪ تعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها.

من الواضح أنَّ أكثر إجابة شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٣.٤٪، تليها "لا أعرف" بنسبة ٢٠.٨٪، وهذا يدلّ على وجود توجه عام بالموافقة، لكن مع وجود نسبة لا يُستهان بها من المشاركين الذين لم يحسموا أمرهم بعد. كما تجدر الإشارة إلى أنَّ النسبة المُجمّعة لمن اختاروا "أوافق" أو "أوافق بشدة" تُمثّل ٤١.٦٪، مما يُعزز فكرة وجود اتجاه إيجابي نحو موضوع الاستبيان (تفضيل شركات التوظيف التي تبدي اهتماماً إضافياً).

تعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	46	23.4	23.4	23.4
	أوافق بشدة	36	18.3	18.3	41.6
	لا أوافق	40	20.3	20.3	61.9
	لا أوافق بشدة	34	17.3	17.3	79.2
	لا أوافق ولا أرفض	41	20.8	20.8	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي لـتعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها.



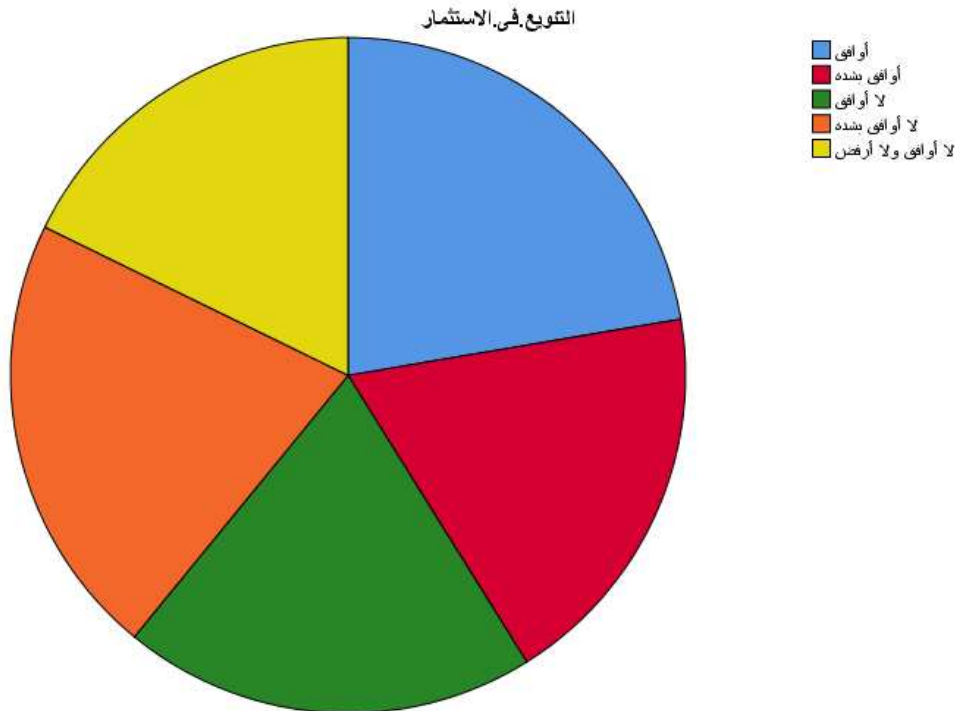
رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لـتعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها

■ يشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعًا هي "أوافق" بنسبة ٢٢.٣٪، تليها "لا أعرف" بنسبة ٢١.٣٪، وهذا يدلُّ على أنَّ أغلب المشاركين في الاستبيان يفضلون شركات التوظيف التي تُقدم معلومات جديدة خلال المقابلات، ولكن هناك نسبة لا بأس بها غير متأكدة من رأيها في هذا الشأن. يُلاحظ أيضًا تقارب النسب بين مختلف الخيارات، مما يُشير إلى عدم وجود رأي واحد مُهيمن بشكل واضح.

يشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	44	22.3	22.3	22.3
	أوافق بشدة	37	18.8	18.8	41.1
	لا أوافق	39	19.8	19.8	60.9
	لا أوافق بشدة	42	21.3	21.3	82.2
	لا أوافق ولا أرفض	35	17.8	17.8	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الإحصائي ليشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي.



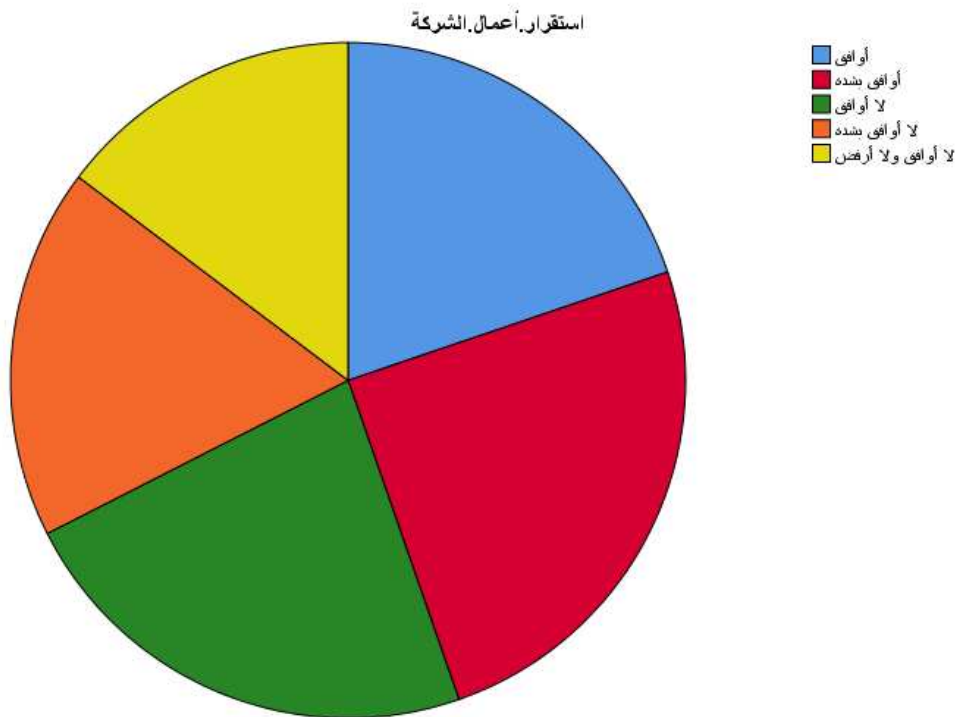
رسم توضيحي 6: التمثيل البياني ليشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي

■ ساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي.

من الواضح أنَّ أكثر الإجابات شيوعاً هي "أوافق بشدة" بنسبة ٢٤.٩٪، وهذا يدلّ على أنَّ عددًا كبيرًا من المشاركين يعتقدون بوجود ساعات الدوام الإضافي في بداية أسبوع العمل تُعتبر أمرًا مناسبًا. ومع ذلك، فإنَّ النسبة المُجمّعة للإجابات "أوافق" و"أوافق بشدة" تُمثّل ٤٤.٧٪ فقط، مما يُشير إلى أنَّ أكثر من نصف المشاركين لا يُفضلون أو غير متأكدين من تفضيلهم لساعات العمل الإضافية في بداية الأسبوع. يُلاحظ أيضًا وجود نسبة لا بأس بها من المشاركين الذين اختاروا "لا أعرف" بنسبة ٢٢.٨٪، وهذا يُشير إلى عدم وجود رأي واضح لدى شريحة منهم حول هذا الموضوع.

ساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	39	19.8	19.8	19.8
	أوافق بشدة	49	24.9	24.9	44.7
	لا أوافق	45	22.8	22.8	67.5
	لا أوافق بشدة	35	17.8	17.8	85.3
	لا أوافق ولا أرفض	29	14.7	14.7	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الاحصائي لساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي.



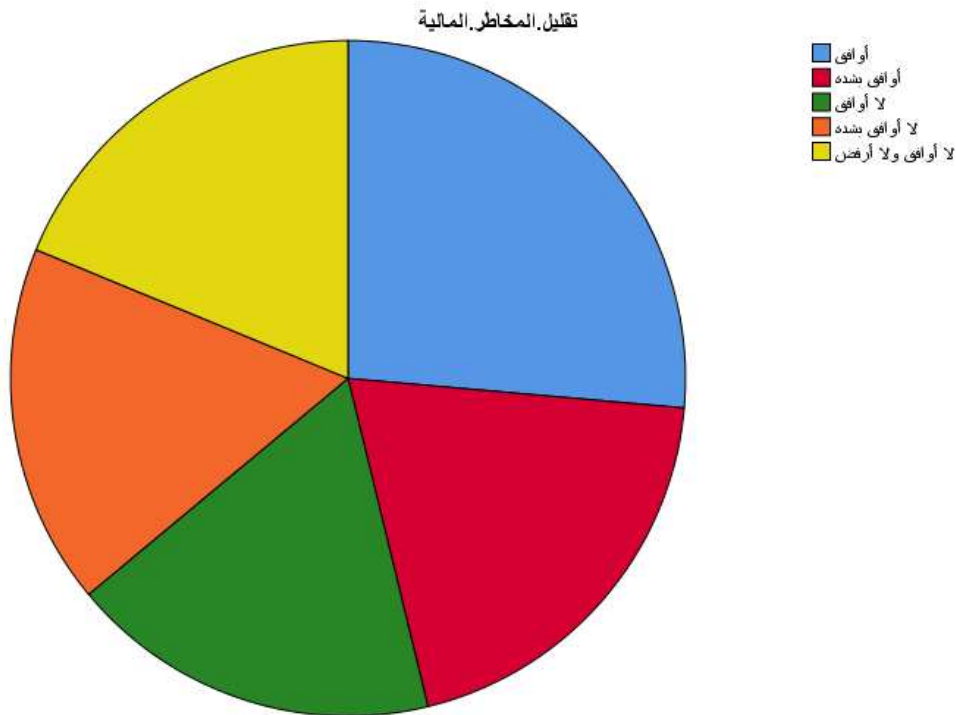
رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي

■ تسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة.

من الواضح أنّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٦.٤٪، وهذا يدلّ على أنّ هناك نسبة ملحوظة من المشاركين يفضلون تسهيل إجراءات التوظيف في مقابل التخلي عن بعض المزايا الإضافية التي تُقدمها بعض الشركات. ومع ذلك، فإنّ النسبة المُجمّعة لمن اختاروا "أوافق" أو "أوافق بشدة" تُمثّل ٤٦.٢% فقط، وهذا يعني أنّ أكثر من نصف المشاركين لا يُوافقون أو ليس لديهم رأي واضح في هذا الشأن. يُلاحظ ارتفاع نسبة من اختاروا "لا أعرف" (١٨.٨٪)، مما يُوجي بوجود تردد أو عدم فهم كاف لدى شريحة من المشاركين حول هذا الموضوع.

تسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	52	26.4	26.4	26.4
	أوافق بشدة	39	19.8	19.8	46.2
	لا أوافق	35	17.8	17.8	64.0
	لا أوافق بشدة	34	17.3	17.3	81.2
	لا أوافق ولا أرفض	37	18.8	18.8	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الاحصائي لتسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة.



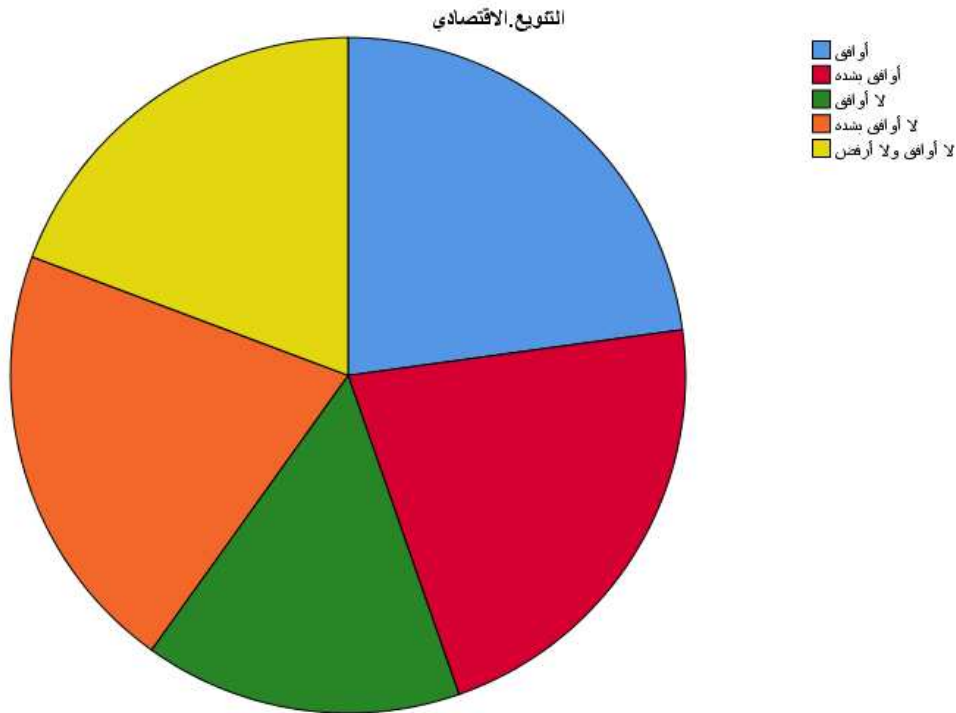
رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لتسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة

■ تستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٢.٨٪، تليها مباشرة "أوافق بشدة" بنسبة ٢١.٨٪. وهذا يدلّ على وجود توجه عام بالموافقة على أهمية التركيز على الكفاءات والخبرات في التوظيف بدلاً من التركيز فقط على الشهادات الأكاديمية، إلا أنَّ النسبة المُجمّعة للموافقين والموافقين بشدة تُمثّل ٤٤.٦% فقط، مما يعني أنَّ أكثر من نصف المشاركين إما لا يُوافقون، أو ليس لديهم رأي واضح حول هذا الموضوع. يُلاحظ أيضاً وجود نسبة لا بأس بها من المشاركين الذين اختاروا "لا أعرف" بنسبة ١٩.٣%، مما يُشير إلى احتمالية عدم وضوح الفكرة بشكل كافٍ لديهم أو ترددهم في حسم رأيهم.

تستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	45	22.8	22.8	22.8
	أوافق بشدة	43	21.8	21.8	44.7
	لا أوافق	30	15.2	15.2	59.9
	لا أوافق بشدة	41	20.8	20.8	80.7
	لا أوافق ولا أرفض	38	19.3	19.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الاحصائي لتستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي.

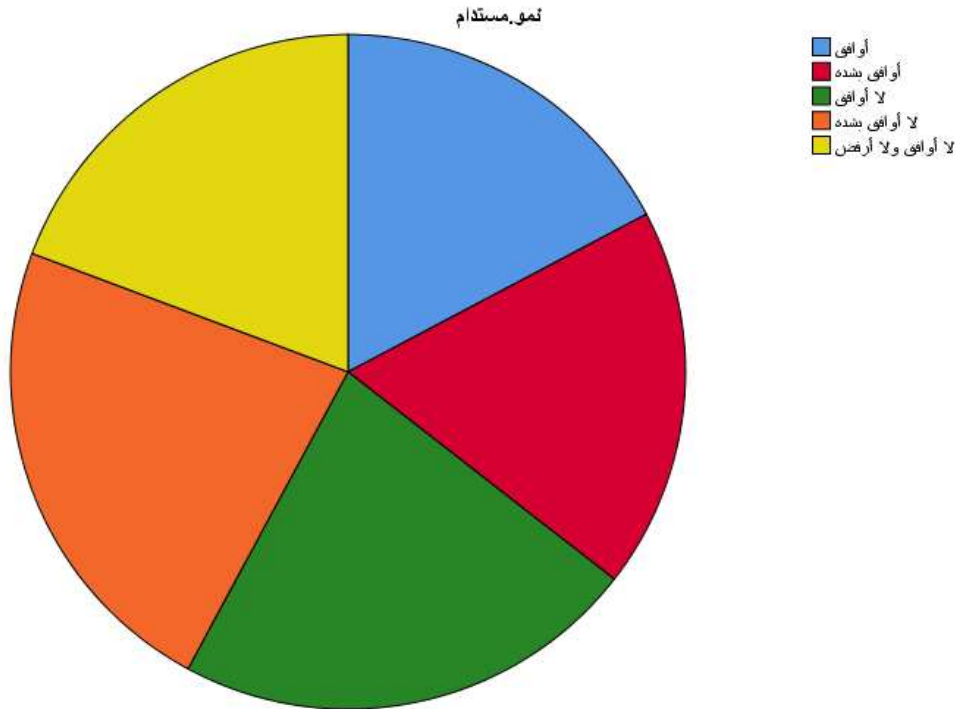


■ ساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي.

من الواضح أنّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "لا أعرف" بنسبة ٢٢.٨٪، تليها "لا أوافق بشدة" بنسبة ٢٢.٣٪. وهذا يدلّ على عدم وجود رأي واضح لدى شريحة كبيرة من المشاركين حول تفضيلهم لساعات أسيرة في التوظيف.

ساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	34	17.3	17.3	17.3
	أوافق بشدة	36	18.3	18.3	35.5
	لا أوافق	44	22.3	22.3	57.9
	لا أوافق بشدة	45	22.8	22.8	80.7
	لا أوافق ولا أرفض	38	19.3	19.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الاحصائي لساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي.



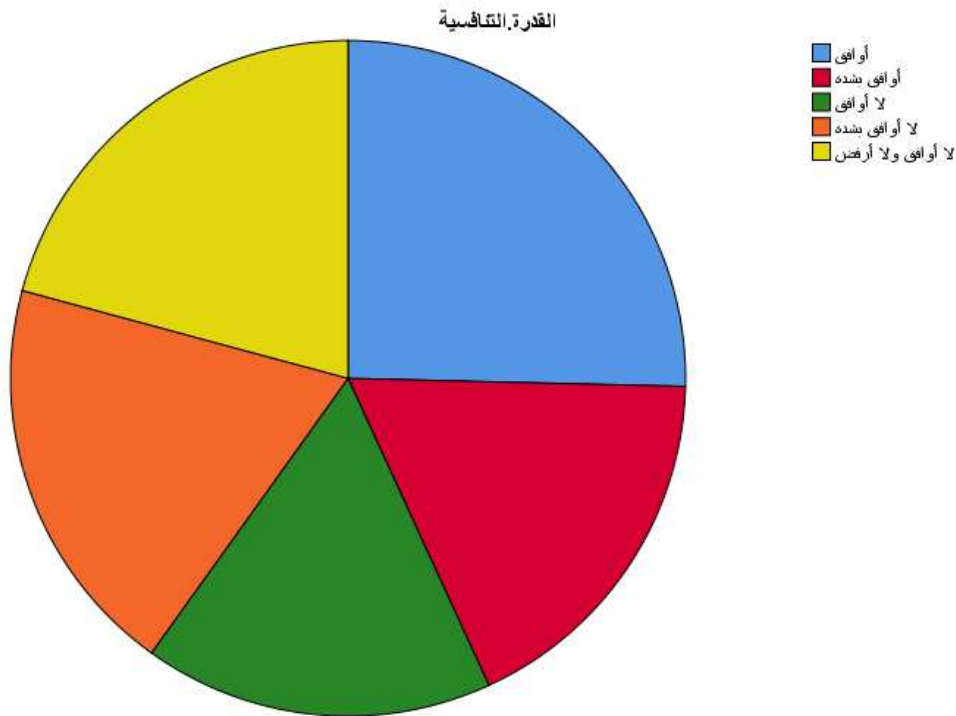
رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي

■ يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٥.٤٪، تليها "لا أعرف" بنسبة ٢٠.٨٪. وهذا يدلُّ على أنَّ حوالي ربع المشاركين يفضلون تسريع عملية التوظيف في الشركات الناشئة، حتى لو كان ذلك يعني التخلي عن بعض المزايا الإضافية، بينما هناك نسبة كبيرة لم تُحدد موقفها بعد. في المجمل، تُشير البيانات إلى عدم وجود رأي واضح dominant لدى مُعظم المُشاركين حول هذا الموضوع، حيث إنَّ النسبة المُجمعة للموافقين والموافقين بشدة تُمثِّل ٤٣.١% فقط.

يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	50	25.4	25.4	25.4
	أوافق بشدة	35	17.8	17.8	43.1
	لا أوافق	33	16.8	16.8	59.9
	لا أوافق بشدة	38	19.3	19.3	79.2
	لا أوافق ولا أرفض	41	20.8	20.8	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الاحصائي ليسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي.



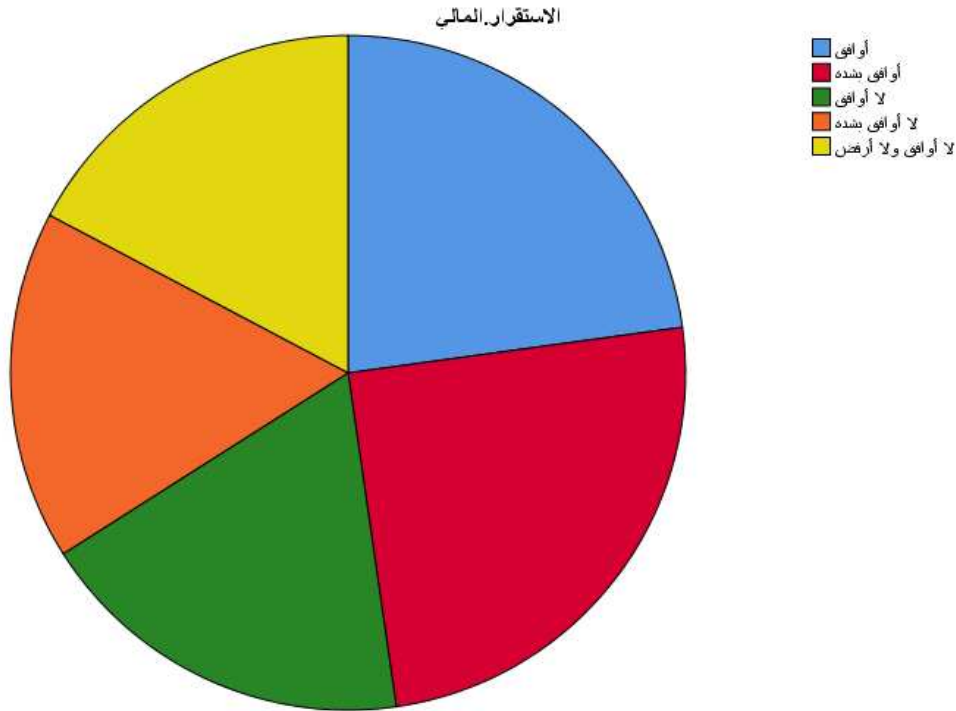
رسم توضيحي 11: التمثيل البياني ليسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي

■ يساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق بشدة" بنسبة ٢٤.٩٪، تليها "أوافق" بنسبة ٢٢.٨٪. وهذا يدلُّ على أنَّ هناك اتجاهًا إيجابيًا نحو تطبيق نظام التوظيف المعتمد على الاختبارات والمقابلات الإضافية، حيث يُفضَّل أكثر من نصف المشاركين ٤٧.٧٪ هذا النظام. يُلاحظ أيضًا وجود نسبة لا بأس بها من المشاركين الذين اختاروا "لا أعرف" بنسبة ١٧.٣٪، مما يُشير إلى عدم وضوح الفكرة أو الموقف بشكل كافٍ لديهم.

يساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	45	22.8	22.8	22.8
	أوافق بشدة	49	24.9	24.9	47.7
	لا أوافق	36	18.3	18.3	66.0
	لا أوافق بشدة	33	16.8	16.8	82.7
	لا أوافق ولا أرفض	34	17.3	17.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الاحصائي ليساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية.



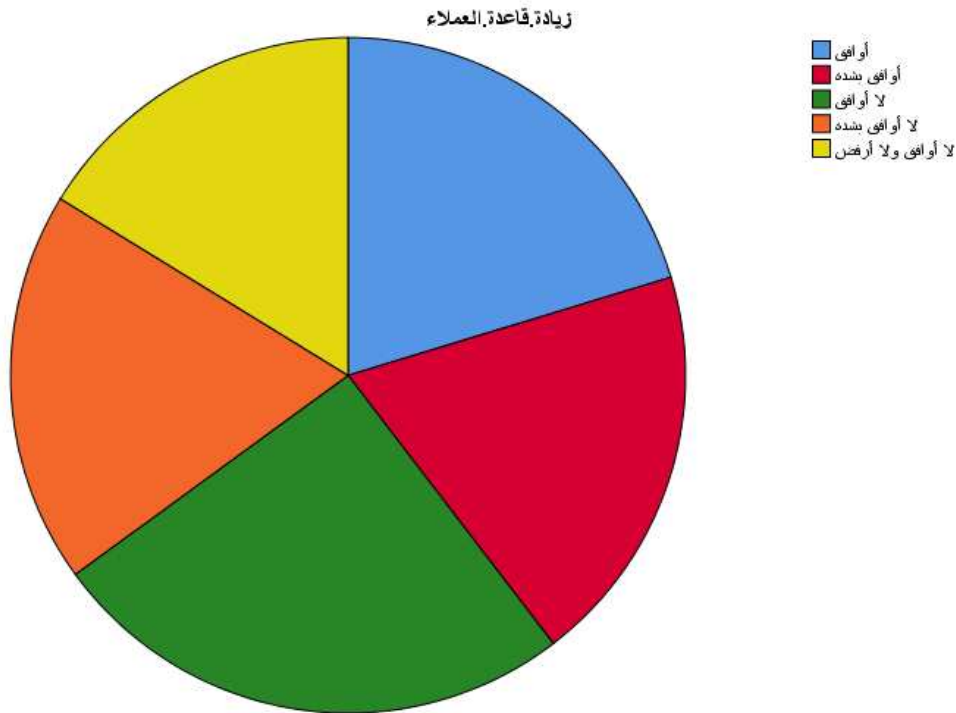
رسم توضيحي 12: التمثيل البياني ليساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية

▪ أدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "لا أوافق" بنسبة ٢٥.٤٪، وهذا يدلّ على أنَّ أغلب المشاركين لا يعتقدون أنَّ التوجّه إلى العمل عن بُعد جديدة ولذلك فمن غير المنطقي التركيز عليه في التوظيف. يُلاحظ أيضاً وجود نسب متقاربة نسبياً بين مختلف الخيارات، باستثناء "لا أوافق"، مما يُشير إلى تباين الآراء حول هذا الموضوع. تجدر الإشارة إلى أنَّ النسبة المُجمعة للموافقين والموافقين بشدة تُمثّل ٣٩.٦٪ فقط.

أدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	40	20.3	20.3	20.3
	أوافق بشدة	38	19.3	19.3	39.6
	لا أوافق	50	25.4	25.4	65.0
	لا أوافق بشدة	37	18.8	18.8	83.8
	لا أوافق ولا أرفض	32	16.2	16.2	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الاحصائي لأدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء.



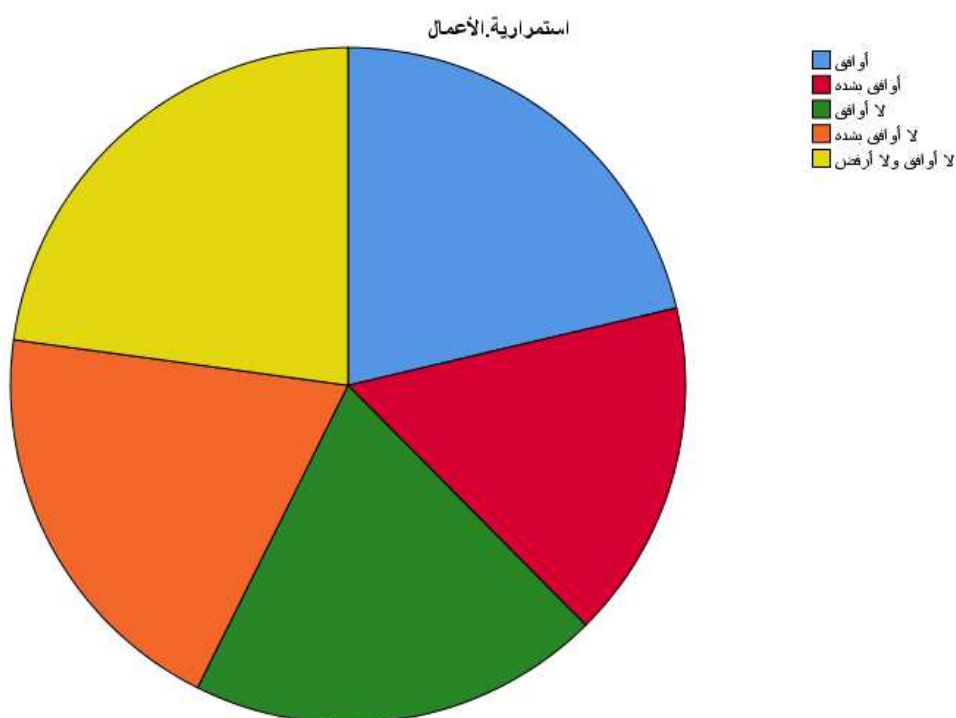
رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لأدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء

▪ تعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل.

من الواضح أنّ الخيار الأكثر شيوعاً هو "لا أعرف ولا أوافق" بنسبة ٢٢.٨٪، يليه "أوافق" بنسبة ٢١.٣٪. وهذا يدلّ على عدم وجود رأي غالب واضح حول مدى تركيز شركات التوظيف على الوساطة على حساب الإعلان عن الطلبات الجديدة. وتُشير البيانات إلى وجود تباين في وجهات النظر حول هذا الموضوع، حيث تتقارب نسب الإجابات "أوافق"، "لا أوافق"، و"لا أعرف ولا أوافق". يُلاحظ أيضاً أنّ النسبة المُجمّعة لمن لا يُوافقون أو لا يعرفون ولا يُوافقون تُمثّل ٤٢.٦٪، وهي نسبة أعلى من نسبة الموافقين والموافقين بشدة مجتمعين (٣٧.٥٪).

تعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	42	21.3	21.3	21.3
	أوافق بشدة	32	16.2	16.2	37.6
	لا أوافق	39	19.8	19.8	57.4
	لا أوافق بشدة	39	19.8	19.8	77.2
	لا أوافق ولا أرفض	45	22.8	22.8	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الاحصائي لتعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل.



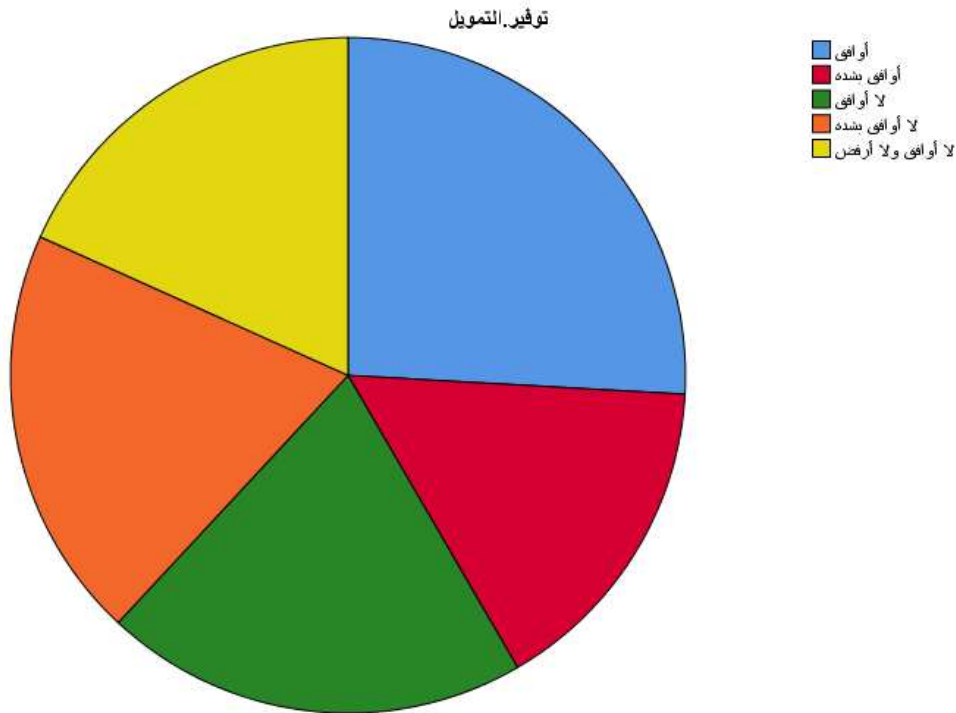
رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لتعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل

■ تواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنويع.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٥.٩٪، وهذا يدلُّ على أنَّ ربع المشاركين تقريباً يرون أنَّ تواجه شركة توظيف في فعاليات التوظيف يُسهِّل التواصل مع أصحاب العمل. ومع ذلك، فإنَّ النسب مُتقاربة نسبياً بين جميع الخيارات، مما يُشير إلى عدم وجود رأي مُهيمن واضح حول هذا الموضوع. يُلاحظ أنَّ النسبة المُجمعة للموافقين والموافقين بشدة تُمثِّل ٤١.٦٪ فقط.

تواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنويع.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	51	25.9	25.9	25.9
	أوافق بشدة	31	15.7	15.7	41.6
	لا أوافق	40	20.3	20.3	61.9
	لا أوافق بشدة	39	19.8	19.8	81.7
	لا أوافق ولا أرفض	36	18.3	18.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الاحصائي لتواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنويع.



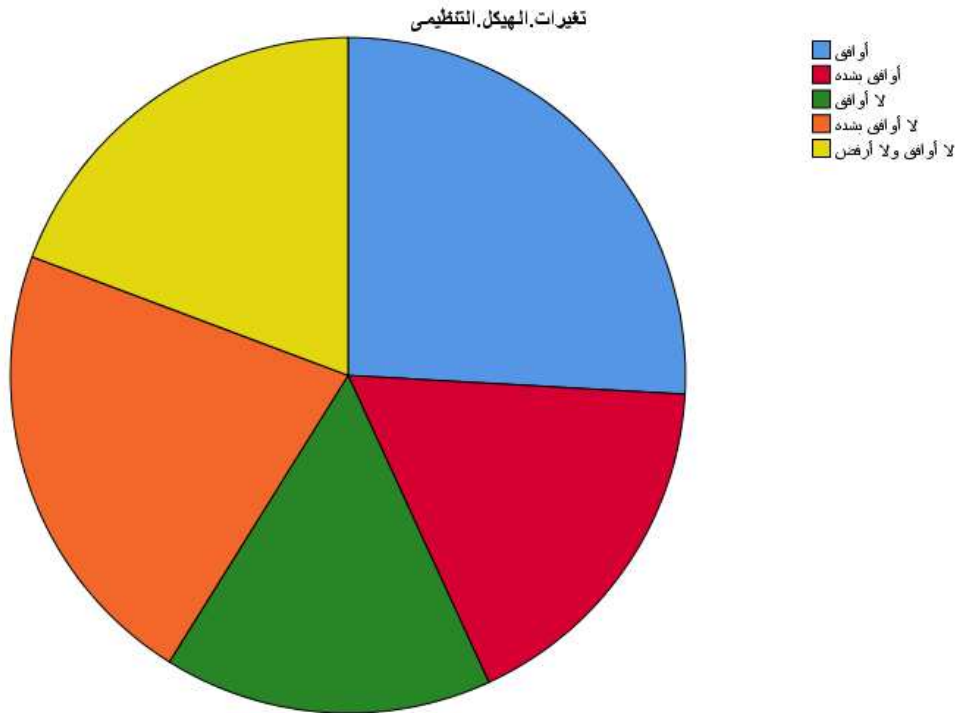
رسم توضيحي 15: الوصف الاحصائي لتواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنويع

■ يتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٥.٩%، تليها "لا أوافق بشدة" بنسبة ٢١.٨%. وهذا يدل على وجود انقسام في الآراء حول فعالية التقديم على الوظائف من خلال شركات التوظيف، إذ يعتقد حوالي ربع المشاركين بأنها تُزيد من فرص الحصول على وظيفة، بينما يعتقد خمس المشاركين تقريباً العكس. يُلاحظ أيضاً وجود نسبة لا بأس بها اختارت "لا أعرف ولا أوافق" بنسبة ١٩.٣%، مما يُشير إلى وجود تردد أو عدم إلمام كافٍ بهذا الموضوع لدى شريحة من المشاركين. النسبة المُجمعة لمن وافقوا أو وافقوا بشدة هي ٤٣.٢%، وهي نسبة أقل بقليل من النسبة المُجمعة لمن لا يُوافقون أو لا يعرفون ولا يُوافقون (٥١.١%).

يتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	51	25.9	25.9	25.9
	أوافق بشدة	34	17.3	17.3	43.1
	لا أوافق	31	15.7	15.7	58.9
	لا أوافق بشدة	43	21.8	21.8	80.7
	لا أوافق ولا أرفض	38	19.3	19.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الاحصائي لمتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة.

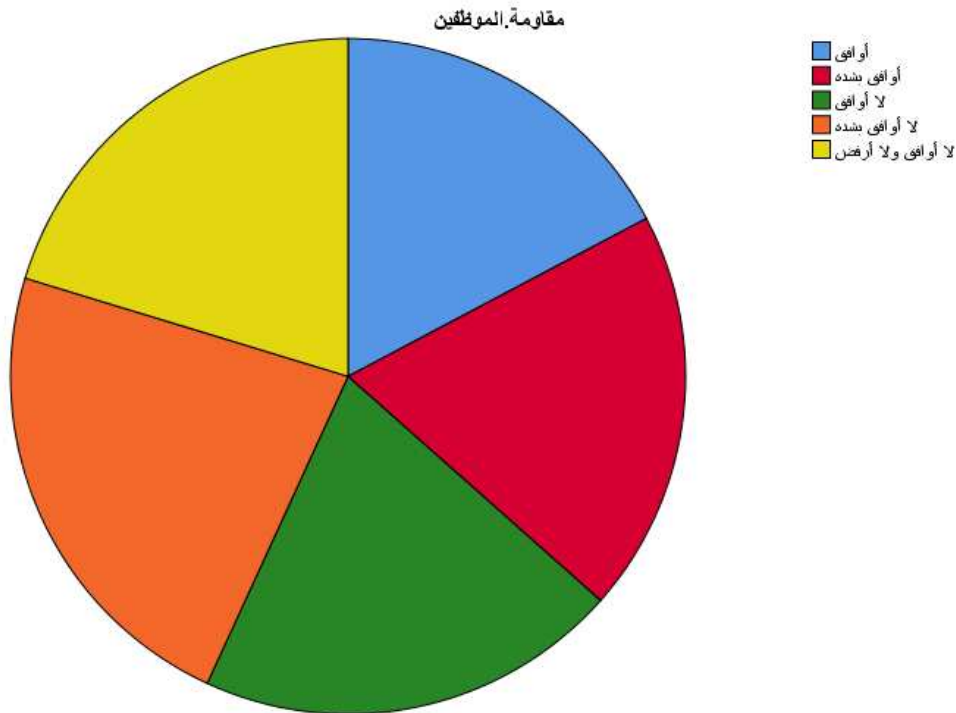


■ يواجه التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغيرات.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "لا أوافق بشدة" بنسبة ٢٢.٨%، تليها "لا أوافق" و "لا أعرف ولا أوافق" بنسبة ٢٠.٣% لكل منهما. وهذا يدلُّ على وجود اتجاه عام بعدم الموافقة على فكرة تفضيل التوظيف من خلال معارف شخصية على حساب التقديم عبر شركات التوظيف. يُلاحظ تساوي النسب تقريباً بين من اختاروا "لا أوافق" و "لا أعرف ولا أوافق"، مما يُشير إلى وجود شريحة من المشاركين مترددة أو غير مُلمَّة بشكل كافٍ بمساوئ الاعتماد على المعارف الشخصية للتوظيف. في المُجمل، تُشير البيانات إلى أنَّ غالبية المشاركين لا يرون التوظيف من خلال المعارف كطريقة فعَّالة، حيث إنَّ النسبة المُجمَّعة لمن لا يُوافقون أو لا يعرفون ولا يُوافقون تُمثِّل ٦٣.٤%.

يواجه التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغيرات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	34	17.3	17.3	17.3
	أوافق بشدة	38	19.3	19.3	36.5
	لا أوافق	40	20.3	20.3	56.9
	لا أوافق بشدة	45	22.8	22.8	79.7
	لا أوافق ولا أرفض	40	20.3	20.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الاحصائي ليواجه التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغيرات.

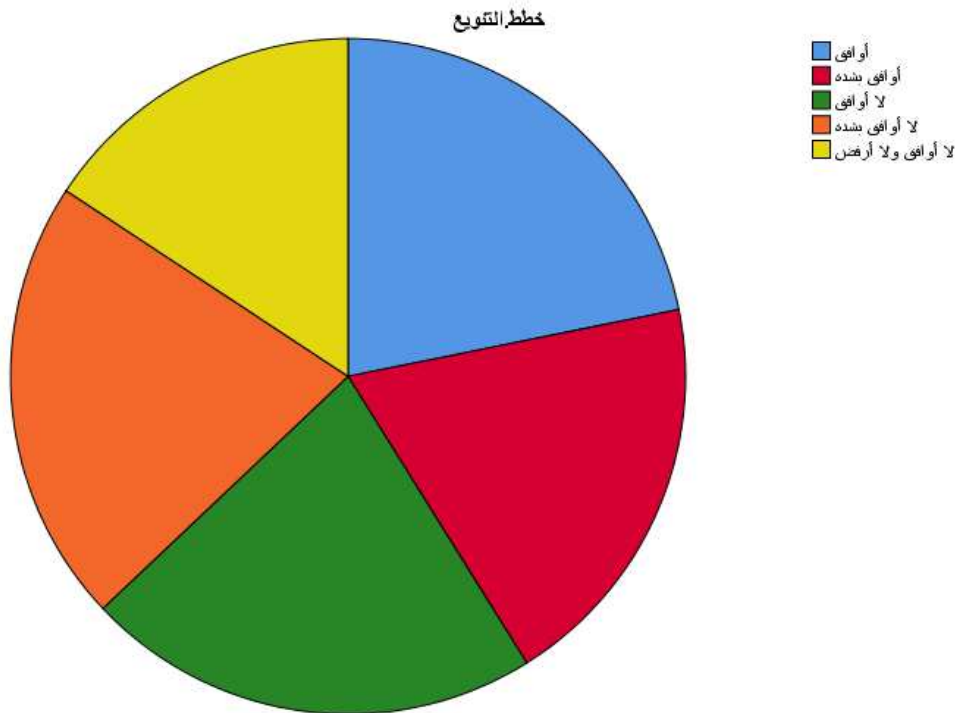


■ تشكل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي.

من الواضح أنَّ أكثر الإجابات شيوعًا "أوافق" و "لا أوافق"، حيث حصل كل منهما على نسبة ٢١.٨٪. وهذا يدلّ على انقسام واضح في الآراء حول أهمية تشكيل فرق العمل والشركات لخدمات تقديم خطط التوظيف الاجتماعي. تُشير البيانات إلى عدم وجود رأي مُهيمن، حيث تتقارب نسب الإجابات "أوافق"، "لا أوافق"، و "لا أوافق بشدة" بشكل كبير. يُلاحظ أيضًا انخفاض نسبة من اختاروا "لا أعرف ولا أوافق" بنسبة ١٥.٧% فقط، مما يُوحى بأنَّ معظم المشاركين لديهم رأي مُحدد حول هذا الموضوع.

تشكل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	43	21.8	21.8	21.8
	أوافق بشدة	38	19.3	19.3	41.1
	لا أوافق	43	21.8	21.8	62.9
	لا أوافق بشدة	42	21.3	21.3	84.3
	لا أوافق ولا أرفض	31	15.7	15.7	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الاحصائي لتشكيل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي.



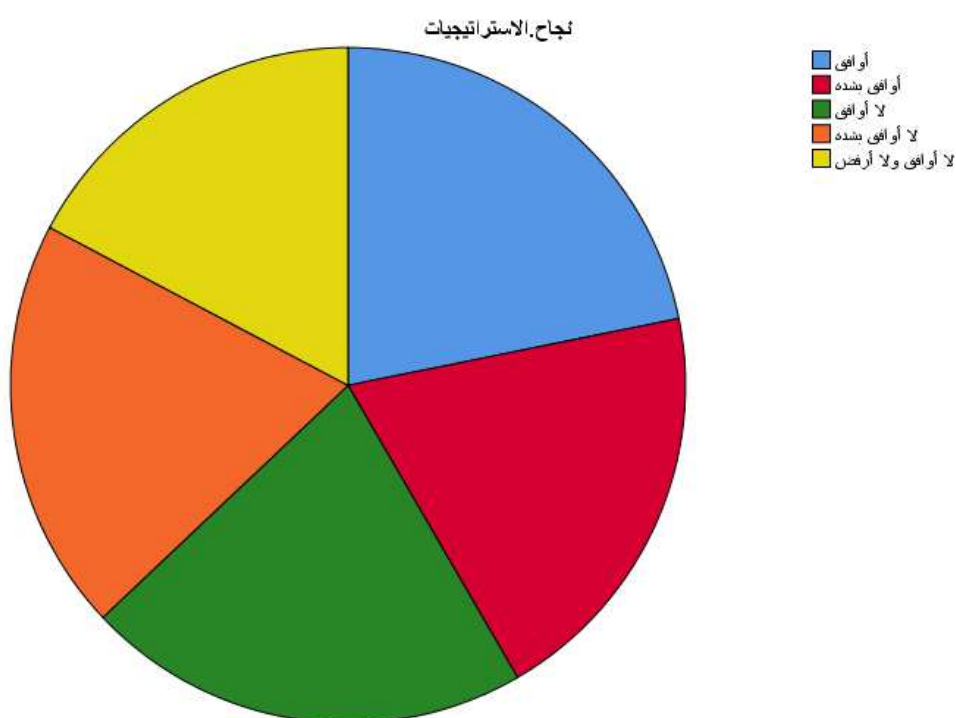
رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لتشكيل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي

▪ تفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنويع.

من الواضح أنَّ أكثر الإجابات شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢١.٨%، تليها "لا أوافق" بنسبة ٢١.٣%. وهذا يدلّ على وجود انقسام في الآراء حول تأثير عرض الشركات للطلبة الجدد فرص تدريب أو عمل على نجاح استراتيجيات التوظيف. فنسبة الموافقين تُقارب نسبة غير الموافقين. يُلاحظ أيضاً تقارب النسب بين أغلب الخيارات، مما يُشير إلى تباين وجهات النظر بشكل عام. النسبة المُجمّعة للموافقين والموافقين بشدة تُمثّل ٤١.٦%، وهي نسبة قريبة من النسبة المُجمّعة لمن لا يُوافقون ولا يُوافقون بشدة (٤١.١%).

تفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنويع.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	43	21.8	21.8	21.8
	أوافق بشدة	39	19.8	19.8	41.6
	لا أوافق	42	21.3	21.3	62.9
	لا أوافق بشدة	39	19.8	19.8	82.7
	لا أوافق ولا أرفض	34	17.3	17.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 19: الوصف الاحصائي لتفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنويع.



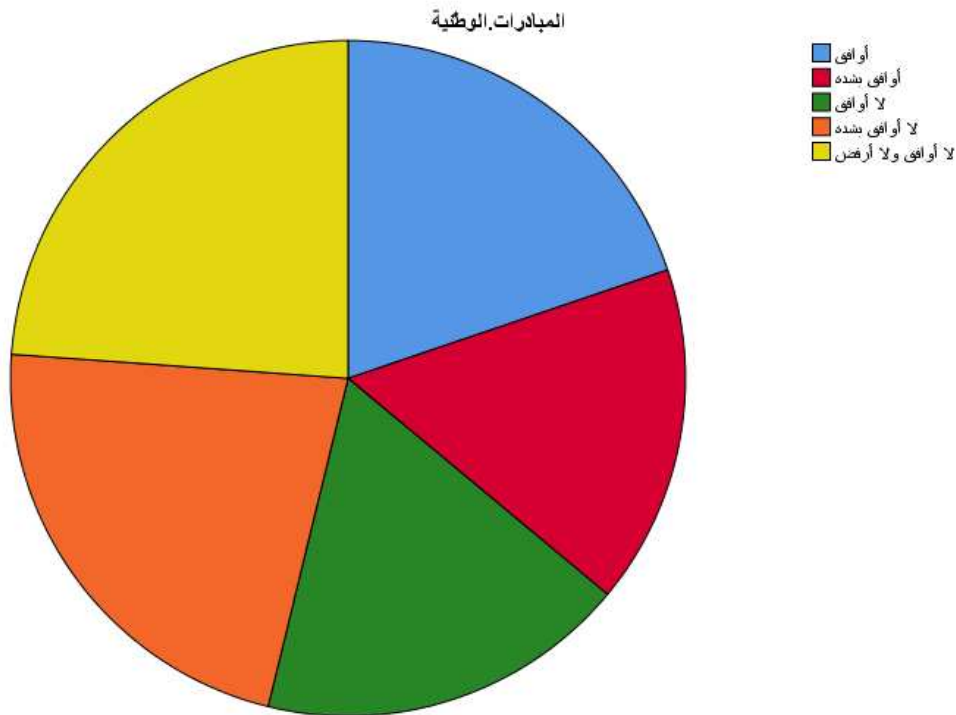
رسم توضيحي 19: التمثيل البياني لتفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنويع

▪ تدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنويع الاقتصادي.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "لا أعرف ولا أوافق" بنسبة ٢٣.٩٪، تليها "لا أوافق بشدة" بنسبة ٢٢.٣٪. وهذا يدلّ على أنَّ غالبية المشاركين لا يعتقدون بأهمية دعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية لتحسين جودة وظائف التوظيف، كما يُشير إلى وجود اتجاه عام نحو عدم الثقة بفعالية هذه السياسات والمبادرات في تحسين جودة فرص العمل. يُلاحظ تساوي النسب تقريباً بين "أوافق" و"لا أوافق" (١٩.٨% و ١٧.٨% على التوالي)، مما يُوحى بوجود انقسام في الآراء حول مدى تأثير هذه السياسات والمبادرات بشكل عام.

تدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنويع الاقتصادي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	39	19.8	19.8	19.8
	أوافق بشدة	32	16.2	16.2	36.0
	لا أوافق	35	17.8	17.8	53.8
	لا أوافق بشدة	44	22.3	22.3	76.1
	لا أوافق ولا أرفض	47	23.9	23.9	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 20: الوصف الاحصائي لتدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنويع الاقتصادي.



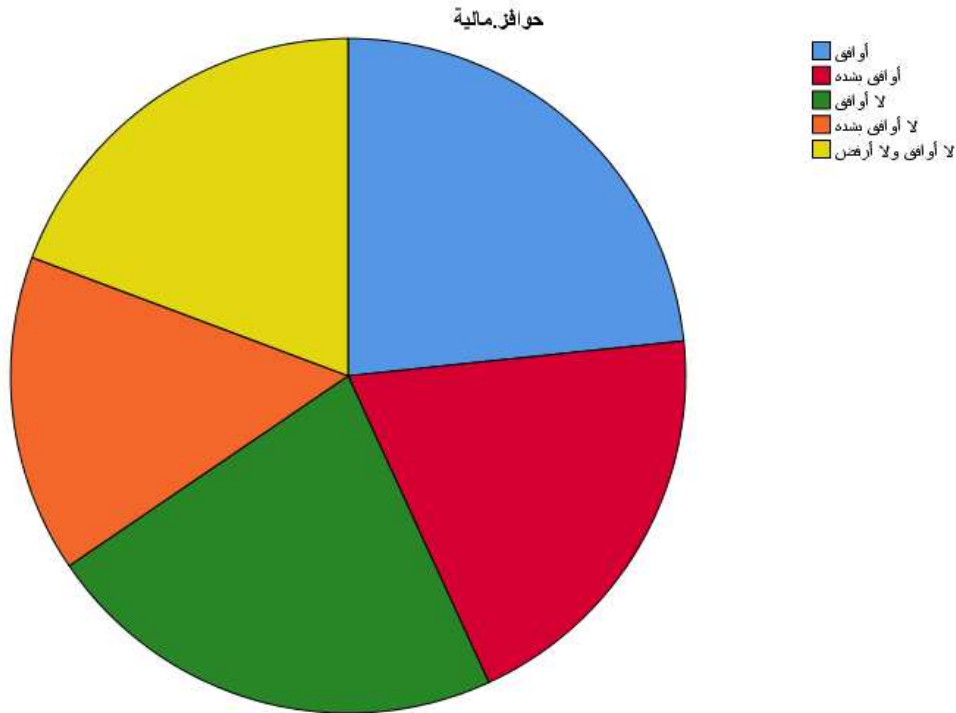
رسم توضيحي 20: التمثيل البياني لتدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنويع الاقتصادي

■ تقدم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعاً هي "أوافق" بنسبة ٢٣.٤%، تليها "لا أوافق" بنسبة ٢٢.٣%. وهذا يدل على وجود انقسام في الآراء حول فعالية تقديم الحكومات مبالغ وتسهيلات لشركات التوظيف التي تُحقق معدلات توظيف عالية، فبينما يعتقد حوالي ربع المشاركين بجدوى هذه الحوافز، يعتقد نسبة مُقاربة عكس ذلك. يُلاحظ أيضاً أن النسبة المُجمعة لمن وافقوا أو وافقوا بشدة (٤٣.٢%) تُقارب النسبة المُجمعة لمن لم يُوافقوا (٣٧.٥%). كما أن نسبة كبيرة نسبياً من المشاركين (١٩.٣%) اختاروا "لا أعرف ولا أوافق"، مما يُشير إلى عدم وضوح الفكرة أو الموقف بشكل كافٍ لديهم.

تقدم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	46	23.4	23.4	23.4
	أوافق بشدة	39	19.8	19.8	43.1
	لا أوافق	44	22.3	22.3	65.5
	لا أوافق بشدة	30	15.2	15.2	80.7
	لا أوافق ولا أرفض	38	19.3	19.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 21: الوصف الإحصائي لتقديم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع.

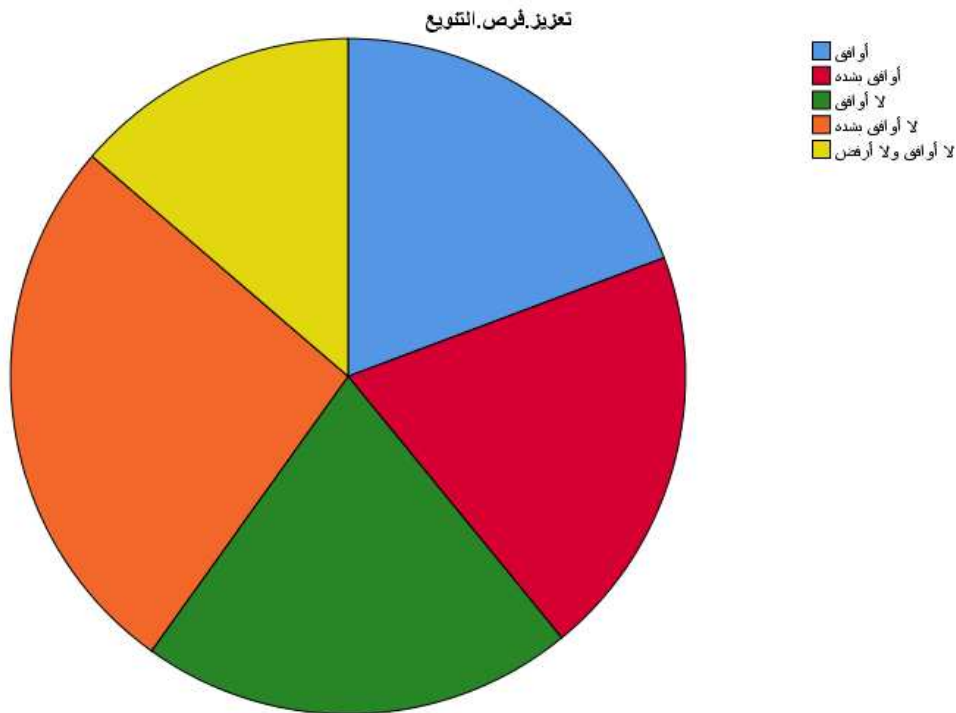


■ تساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعًا هي "لا أوافق بشدة" بنسبة ٢٦.٤%، وهذا يدلُّ على أنَّ غالبية المشاركين لا يعتقدون أنَّ تقديم رؤية المملكة ٢٠٣٠ قد غيّر من التوجّه في التوظيف في القطاع الاجتماعي. يُلاحظ أيضًا أنَّ النسبة المُجمّعة لمن لا يُوافقون أو لا يُوافقون بشدة تُمثّل ٤٧.٢%، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المُجمّعة لمن وافقوا أو وافقوا بشدة (٣٨.٧%). كما أن هناك نسبة لا بأس بها من المشاركين (١٣.٧%) اختاروا "لا أعرف ولا أوافق"، مما يُشير إلى عدم وضوح تأثير رؤية ٢٠٣٠ بشكل كافٍ لدى بعض المشاركين.

تساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	38	19.3	19.3	19.3
	أوافق بشدة	39	19.8	19.8	39.1
	لا أوافق	41	20.8	20.8	59.9
	لا أوافق بشدة	52	26.4	26.4	86.3
	لا أوافق ولا أرفض	27	13.7	13.7	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 22: الوصف الاحصائي لتساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص.



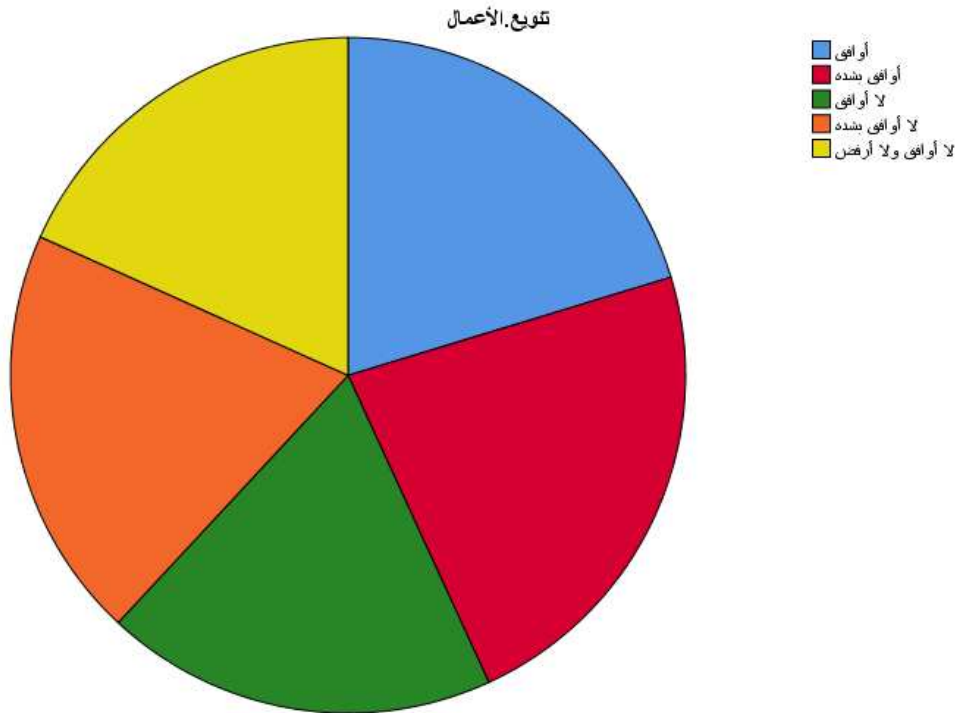
رسم توضيحي 22: التمثيل البياني لتساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص

■ توفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنويع الأعمال.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعًا هي "أوافق بشدة" بنسبة ٢٢.٨٪، وهذا يدلُّ على أنَّ قرابة ربع المشاركين يعتقدون أنَّ توفير البيئة الاجتماعية في مساحة العمل هو مناخ إيجابي مهم جدًا لنجاح مشروع العمل. ومع ذلك، فإنَّ النسب بين مختلف الإجابات متقاربة بشكل عام، مما يُشير إلى عدم وجود رأي واحد سائد. يُلاحظ أنَّ النسبة المُجمعة للموافقين والموافقين بشدة (٤٣.١٪) أعلى قليلًا من النسبة المُجمعة لغير الموافقين (٣٨.٦٪). كما أنَّ نسبة لا بأس بها من المشاركين ١٨.٣٪ اختاروا "لا أعرف ولا أوافق"، مما يُشير إلى عدم وضوح أهمية البيئة الاجتماعية في مكان العمل أو ترددهم في حسم رأيهم.

توفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنويع الأعمال.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	40	20.3	20.3	20.3
	أوافق بشدة	45	22.8	22.8	43.1
	لا أوافق	37	18.8	18.8	61.9
	لا أوافق بشدة	39	19.8	19.8	81.7
	لا أوافق ولا أرفض	36	18.3	18.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 23. الوصف الاحصائي لتوفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنويع الأعمال.

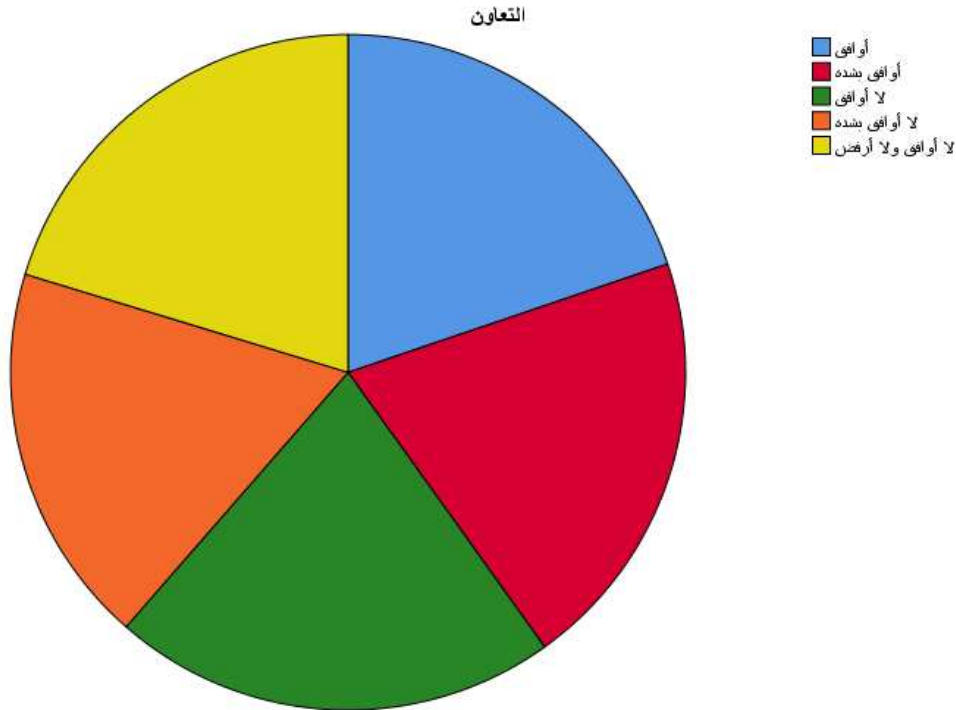


■ يشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنويع.

من الواضح أنَّ الإجابة الأكثر شيوعًا هي "لا أعرف" بنسبة ٢١.٣%، وهذا يدلُّ على أنَّ شريحة كبيرة من المشاركين ليس لديهم رأي محدد حول مدى التعاون بين القطاع العام والخاص على توفير استدامة الأعمال من خلال التوظيف. ويلاحظ تفاوت بسيط في نسب باقي الإجابات، حيث تتراوح بين ١٨.٣% و ٢٠.٣%، مما يُشير إلى تباين وجهات النظر.

يشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنويع.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	39	19.8	19.8	19.8
	أوافق بشدة	40	20.3	20.3	40.1
	لا أوافق	42	21.3	21.3	61.4
	لا أوافق بشدة	36	18.3	18.3	79.7
	لا أوافق ولا أرفض	40	20.3	20.3	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

جدول 24: الوصف الاحصائي ليشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنويع.



رسم توضيحي 24: الوصف الاحصائي ليشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنويع

■ تحليل الموثوقية والمصدقية للبيانات

من الواضح أنَّ جميع الحالات المشاركة في الدراسة (١٩٧ حالة) صالحة بنسبة ١٠٠٪، وهذا يدلّ على عدم وجود بيانات مفقودة أو غير صالحة، مما يُعزز من موثوقية نتائج الدراسة. كما يُشير مُعامل ألفا كرونباخ (٠.٨٦٢) إلى اتساق داخلي جيد للمقياس المُستخدم في الدراسة، مما يعني أنَّ العناصر المُكوّنة للمقياس تقيس نفس البُعد أو المفهوم.

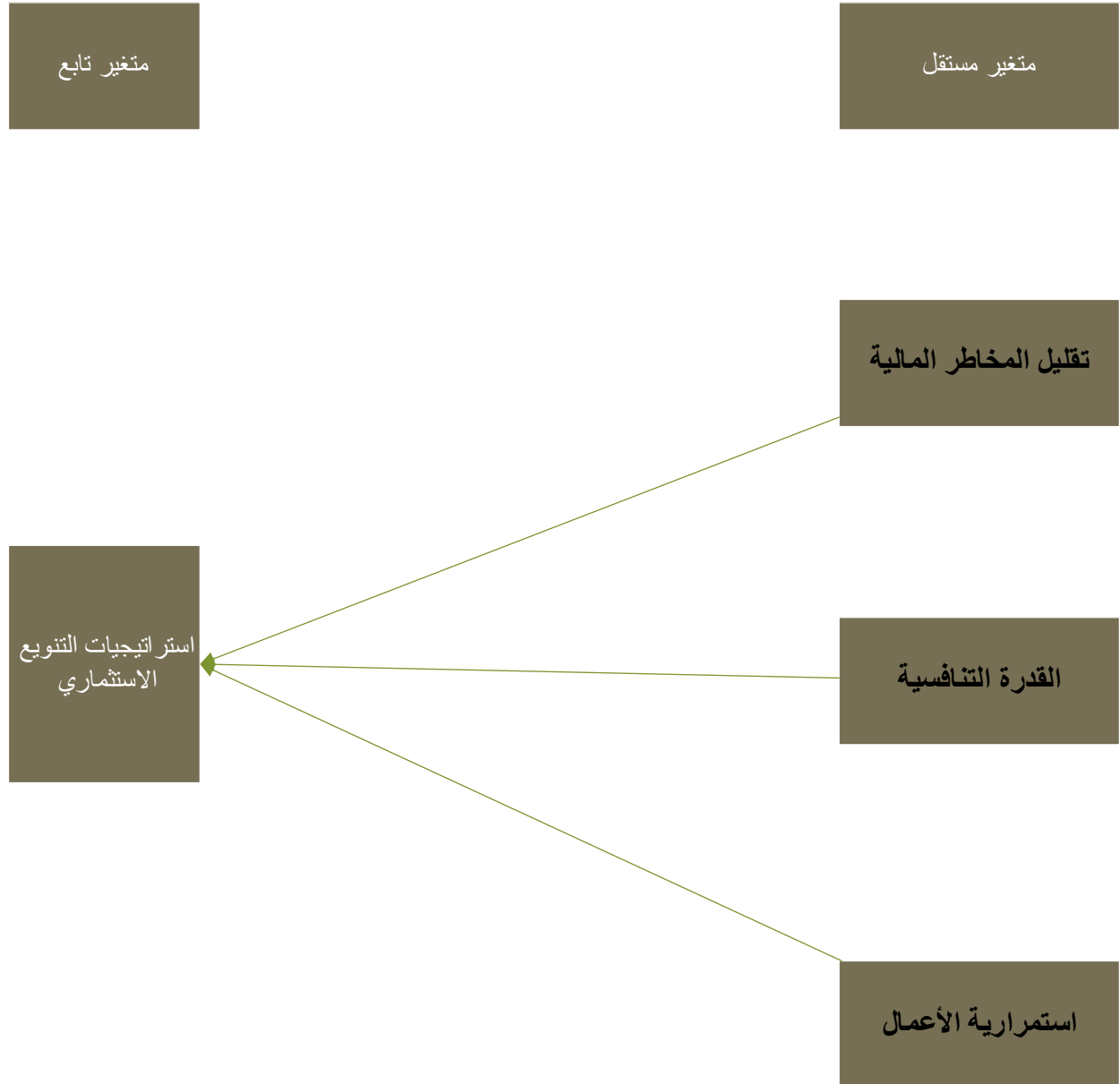
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	197	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	197	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 25: ملخص معالجة القضية

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.862	.856	23

جدول 26: تحليل الموثوقية والمصدقية للبيانات

■ متغيرات الدراسة



رسم توضيحي 25: متغيرات الدراسة

❖ تحليل الجداول المتقاطعة بين المتغيرات

▪ دور استراتيجيات التنويع الاستثماري في تقليل المخاطر المالية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص

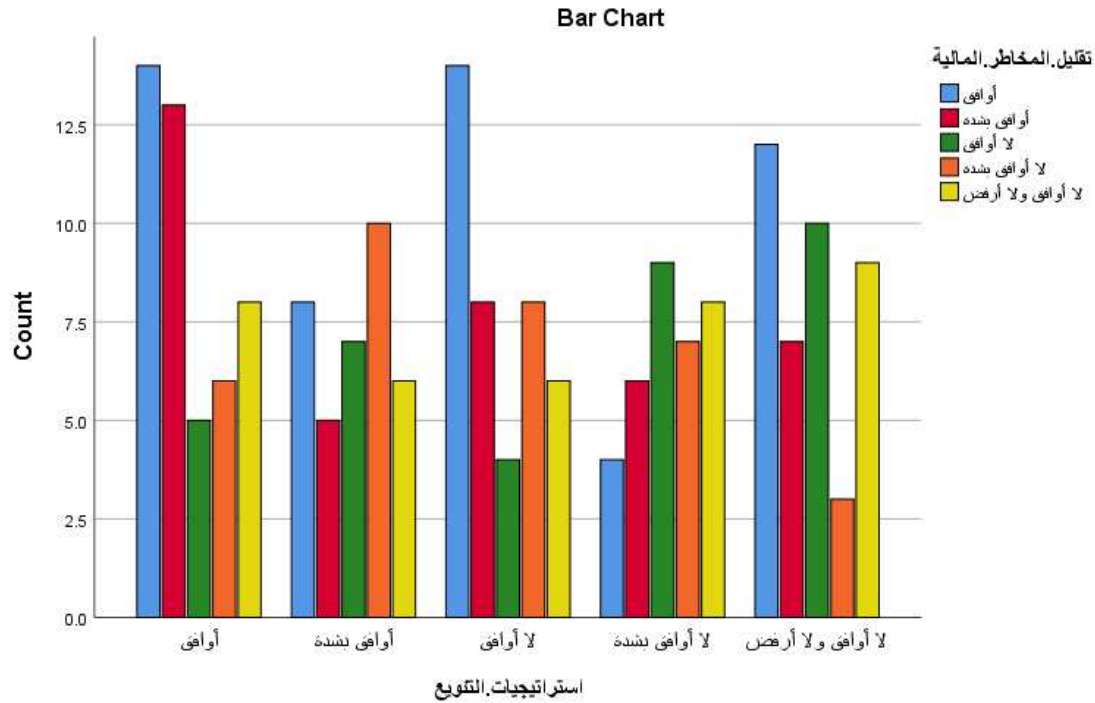
بالمملكة العربية السعودية

تشير درجة الحرية (df) في اختبار كاي تربيع إلى عدد القيم في الحساب الإحصائي التي تكون حرة في التغير. نرى أن اختبار بيرسون كاي اسكوير ونسبة الاحتمالية لهما درجتان من الحرية تساوي ٣. هذا يعني أن هناك ثلاثة قيم مستقلة تُستخدم في حساب إحصائية كاي تربيع. أما بالنسبة لـ Linear-by-Linear Association ، فإن درجة الحرية تساوي ١ ، وهذا يعني أن هناك قيمة واحدة مستقلة تُستخدم في حساب هذه الإحصائية.

بشكل عام، تُحسب درجة الحرية في اختبار كاي تربيع عادةً على النحو التالي: (عدد الصفوف - ١) × (عدد الأعمدة - ١). بناءً على درجات الحرية وقيمة كاي تربيع المحسوبة، يُمكن تحديد الدلالة الإحصائية (Asymptotic Significance) في هذه الحالة، تُشير قيمة الدلالة الإحصائية (p-value) التي تساوي ٠.٢٨١ و ٠.٢٣٣ إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التي تم اختبارها باستخدام اختبار بيرسون كاي تربيع ونسبة الاحتمالية. أما بالنسبة لـ Linear-by-Linear Association ، فإن قيمة الدلالة الإحصائية ٠.٤٢٦ تُشير أيضًا إلى عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	18.759 ^a	3	.281
Likelihood Ratio	19.722	3	.233
Linear-by-Linear Association	.633	1	.426
N of Valid Cases	197		
a. 0 cells (0.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.87.			

جدول 27: اختبار كاي اسكوير لدور استراتيجيات التنويع الاستثماري في تقليل المخاطر المالية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 26: دور استراتيجيات التنويع الاستثماري في تقليل المخاطر المالية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية

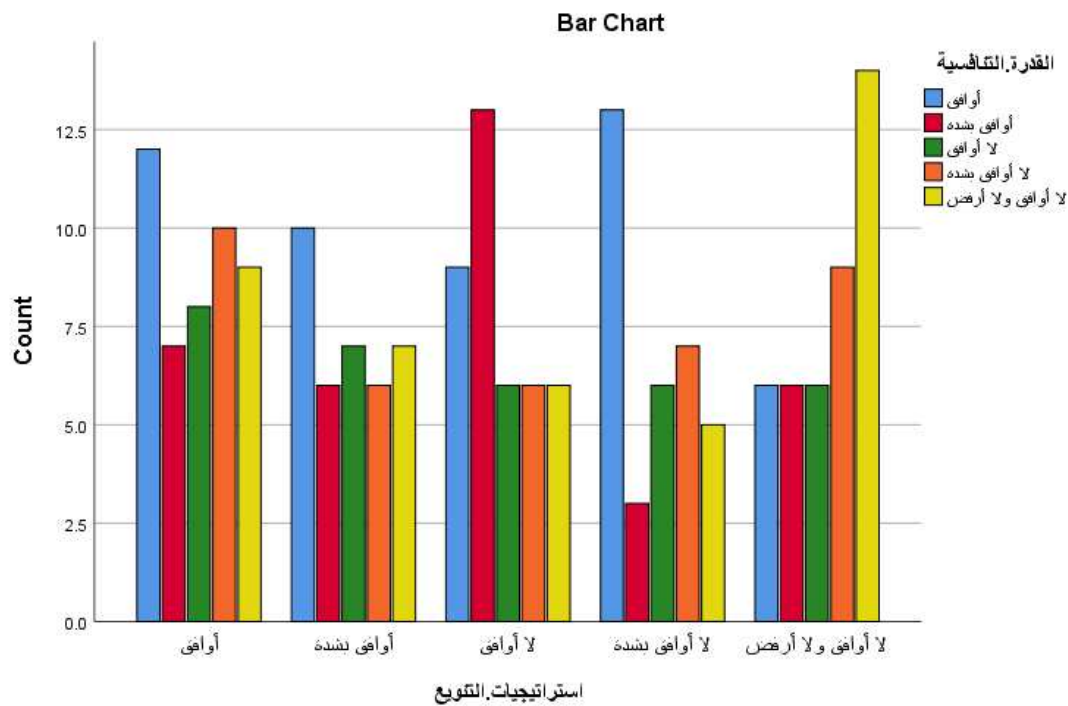
■ دور استراتيجيات التنوع الاستثماري في زيادة القدرة التنافسية على استدامة الأعمال في القطاع

الخاص بالمملكة العربية السعودية

يُشير جدول نتائج اختبار كاي تربيع، والذي يُستخدم لتحديد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين فئويين، في هذه الحالة، بين استخدام المنصات الإلكترونية في التوظيف، ورأي المشاركين في القطاع الاجتماعي حول فعاليتها. يُلاحظ أنَّ درجات الحرية لاختباري بيرسون كاي تربيع ونسبة الاحتمالية تساوي ٢، مما يعني وجود متغيرين فئويين بثلاث فئات على الأقل لكل منهما، بينما درجة الحرية لـ Linear-by-Linear Association تساوي ١، مما يُشير إلى اختبار علاقة خطية. تشير قيم الدلالة الإحصائية (p-value) في جميع الاختبارات (٠.٣٧٥، ٠.٤٣٩، ٠.٢٢٣) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام المنصات ورأي المشاركين، أي لا يُمكن رفض فرضية العدم التي تُفترض عدم وجود علاقة. بناءً على ذلك، لا يُمكن استنتاج وجود علاقة إحصائية بين استخدام المنصات الإلكترونية في التوظيف ورأي العاملين في القطاع الاجتماعي في المملكة حول فعاليتها.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	17.165 ^a	2	.375
Likelihood Ratio	16.203	2	.439
Linear-by-Linear Association	1.482	1	.223
N of Valid Cases	197		
a. 0 cells (0.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.70.			

جدول 28: اختبار كاي اسكوير لدور استراتيجيات التنويع الاستثماري في زيادة القدرة التنافسية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 27: دور استراتيجيات التنويع الاستثماري في زيادة القدرة التنافسية على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية

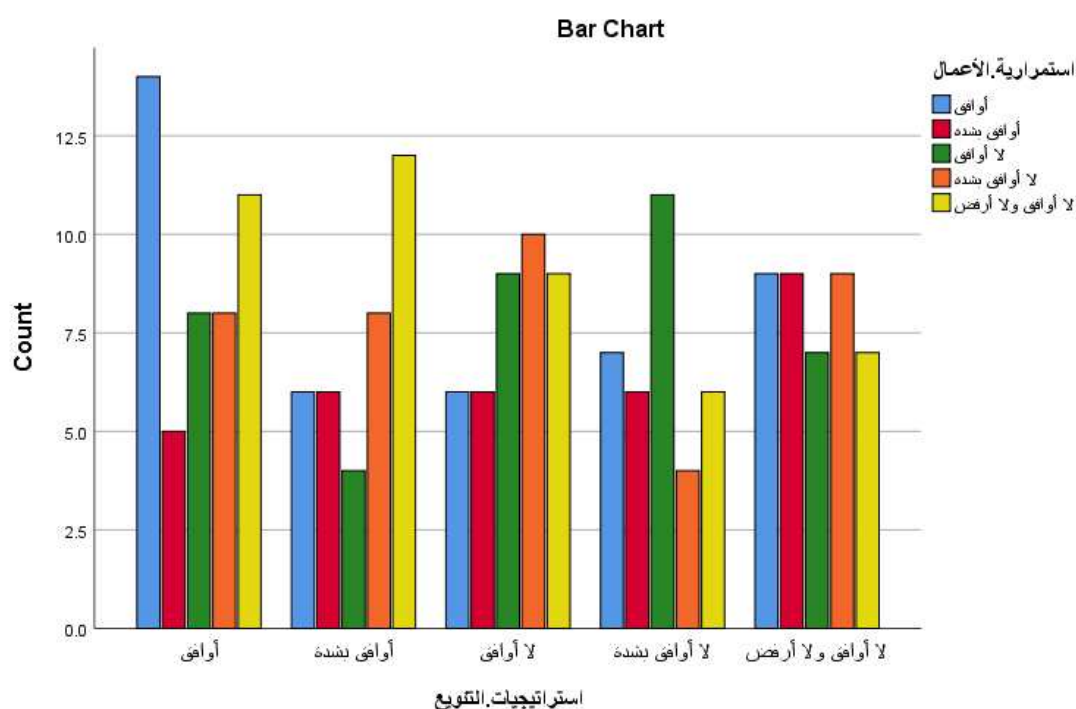
■ دور استراتيجيات التنوع الاستثماري في قوة استمرارية الأعمال على استدامة الأعمال في القطاع

الخاص بالمملكة العربية السعودية

نتائج اختبار كاي تربيع لدراسة العلاقة بين الدرجة العلمية للمشاركين ورأيهم في استخدام أساليب التوظيف الإلكترونية في القطاع الاجتماعي. يُظهر الجدول قيمة كاي تربيع لكل من اختبار بيرسون (١٣.٩١٤) ونسبة الاحتمالية (١٣.٦٩٥)، وكلاهما لهما درجة حرية تساوي ٤، مما يُشير إلى وجود خمس فئات للدرجة العلمية. كذلك يُظهر قيمة كاي تربيع لاختبار الارتباط الخطي (٤١٤) بدرجة حرية تساوي ١. تشير قيم الدلالة الإحصائية (Asymptotic Significance) التي تتجاوز ٠.٠٥ في جميع الاختبارات إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية للمشاركين ورأيهم في استخدام أساليب التوظيف الإلكترونية، مما يعني عدم وجود دليل كافٍ لرفض فرضية العدم التي تُفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرين. عدد الحالات الصالحة للتحليل هو ١٩٧.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.914 ^a	4	.605
Likelihood Ratio	13.695	4	.621
Linear-by-Linear Association	.414	1	.520
N of Valid Cases	197		
a. 0 cells (0.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.52.			

جدول 29: اختبار كاي اسكوير لدور استراتيجيات التنويع الاستثماري في قوة استمرارية الأعمال على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 28: دور استراتيجيات التنويع الاستثماري في قوة استمرارية الأعمال على استدامة الأعمال في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية

■ تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار وجود علاقة بين العمر، الجنس، الدرجة العلمية، الخبرة، واتجاهات المشاركين نحو التوظيف في القطاع الاجتماعي. يُظهر الجدول مصدر التباين (Source)، ومجموع المربعات (Sum of Squares)، ودرجات الحرية (df)، ومتوسط المربعات (Mean Square)، وقيمة F، والدلالة الإحصائية (Sig.). في هذا التحليل، قيمة F تساوي ٠.٧٦٦ ودرجات الحرية للانحدار (Regression) تساوي ٣، وللمتبقي (Residual) تساوي ١٨٤، ومجموعهما يُمثل درجات الحرية الكلية (Total) وهي ١٨٧. تشير الدلالة الإحصائية (Sig.) التي تساوي ٠.٦٨٥ إلى عدم وجود دلالة إحصائية، أي أن النموذج الإحصائي المستخدم (العمر، الجنس، الدرجة العلمية، الخبرة) لا يُفسر بشكل جيد التباين في اتجاهات المشاركين نحو التوظيف في القطاع الاجتماعي.

كما فيُقدم إحصاءات إضافية للتحليل، حيث R Square تساوي ٠.٤٨، وهذا يعني أن ٤٨٪ فقط من التباين في اتجاهات المشاركين نحو التوظيف يُمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج. قيمة Adjusted R Square (المعدلة) هي -٠.١٥، وهي قيمة سالبة، مما يُشير إلى أن النموذج ليس مُناسبًا بشكل جيد للبيانات. الخطأ المعياري للتقدير (Std. Error of the Estimate) هو ١.٤٧. معامل Bayes Factor يساوي ٠.٠٠٠٠، وهو يُستخدم لمقارنة النموذج الحالي بنموذج فارغ (null model) ويُشير إلى أن النموذج الفارغ أفضل في تفسير البيانات من النموذج الحالي. بناءً على جميع هذه الإحصاءات، يُمكن الاستنتاج أن النموذج الإحصائي المستخدم ليس فعالاً في تفسير اتجاهات المشاركين نحو التوظيف في القطاع الاجتماعي.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	19.857	3	1.655	.766	.685
Residual	397.412	184	2.160		
Total	417.269	187			
a. Dependent Variable: استراتيجيات التنويع					
b. Model: (Intercept), تقليل المخاطر المالية, القدرة التنافسية, استثمارية الأعمال					
جدول 30: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة					

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.000	.218	.048	-.015	1.47
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), تقليل المخاطر المالية, القدرة التنافسية, استثمارية الأعمال				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				
جدول 31: ملخص نموذج عامل بايز أ، ب				

التوصيات

- تعزيز تبني استراتيجيات التنوع الاقتصادي على مستوى الشركات:
- تنوع مصادر الدخل والاستثمار في قطاعات متعددة للحد من مخاطر السوق.
- دمج التكنولوجيا والابتكار في عمليات التنوع لضمان الكفاءة والاستدامة.
- تطوير خطط استراتيجية طويلة الأمد تراعي التحديات الاقتصادية المحتملة وتأثيرها على أداء الشركات.
- دعم السياسات الحكومية لتعزيز التنوع الاقتصادي:
- تقديم حوافز اقتصادية (مثل التخفيضات الضريبية والدعم المالي) للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع.
- تحسين البنية التحتية الداعمة لرواد الأعمال لتسهيل دخولهم إلى قطاعات جديدة (مثل توفير مسرّعات الأعمال وحاضنات الابتكار).
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات المتنوعة في القطاعات الواعدة (مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية).
- تطوير القدرات البشرية والإدارية:
- إعداد برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع الخاص لتعزيز مهاراتهم في إدارة المشاريع وتنفيذ استراتيجيات التنوع.
- تشجيع القيادات الإدارية على تبني ممارسات الإدارة الفعّالة التي تدعم التنوع والاستدامة.
- دعم البحث والتطوير داخل الشركات لابتكار منتجات وخدمات جديدة تلبي متطلبات السوق.

المراجع

المراجع

- Adaptive organizational leadership style: Contextualizing .(2017) .Abdulfattah Yaghi
doi:10.1108/IJPL-01-2017-13(12).transformational leadership in a non-western country
0001
- .(2024) .Afnan Alnajim .The Role and Impact of Saudi Vision 2030 in Leadership Development
تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/379436769_The_Role_and_Impact_of_Saudi_Vision_2030_in_Leadership_Development
- The Effect of Servant and Transformational Leadership Styles on .(2021) .Ahmet Cengiz Ucar
Employee Creative Behavior: The Moderating Role of Authentic Leadership
تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/354402271_The_Effect_of_Servant_and_Transformational_Leadership_Styles_on_Employee_Creative_Behavior_The_Moderating_Role_of_Authentic_Leadership
- The effect of transactional leadership on employee performance .(2024) .Akbar Alif Hutama
mediated by job satisfaction, job stress and trust
تم الاسترداد من
<https://www.verywellmind.com/what-is-transactional-leadership-2795317>
- Leadership for implementing knowledge management strategies in the Kingdom of .(2020) .Al Nabt
Saudi Arabia
تم الاسترداد من
<https://wlv.openrepository.com/handle/2436/623780>
- Complementarities between governance and human capital: A comprehensive .(2018) .Albakhiti
model of public employees' innovativeness based on evidence from Saudi Arabia
تم الاسترداد من
<https://bura.brunel.ac.uk/handle/2438/17499>
- Measuring manager leadership styles and employees jobsatisfaction in .(2019) .Ali Alkhasawneh
Eastern Province, KSA – General Study
تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/profile/Raed-Alkhasawneh/publication/337170649_Measuring_manager_leadership_styles_and_employees_job_satisfaction_in_eastern_province_KSA-general_study/links/5dc9967c92851c8180469392/Measuring-manager-leadership-styles-and-emp
- Leadership Styles and Competitive Advantage: Does Employee Creativity Mediate .(2022) .Almheiri
The Relationship
تم الاسترداد من
https://openurl.ebsco.com/EPDB%3Agcd%3A2%3A16639074/detailv2?sid=ebsco%3Aplink&link_origin=scholar.google.com&crl=c&id=ebsco%3Agcd%3A155919887&%3Ascholar
- Leadership Dynamics in Organizational Change: An In-Depth .(2024) .Anas Abdullah Alfazan
Exploration of Public and Private Sectors in Saudi Arabia
doi:10.54536/ajmri.v3i1.2393
- How entrepreneurial competencies influence the leadership style: A study .(2023) .Anis Ur Rehman
of Saudi female entrepreneurs
تم الاسترداد من
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311975.2023.2202025#abstract>
- transactional leadership .(2024) .Ben Lutkevich
تم الاسترداد من
<https://www.techtarget.com/searchcio/definition/transactional-leadership>
- Fostering a Positive Workplace Culture: Impacts on Performance and Agility .(2023) .Catalina Radu
تم الاسترداد من

https://www.researchgate.net/publication/375844277_Fostering_a_Positive_Workplace_Culture_Impacts_on_Performance_and_Agility

Influence of Path-Goal Theory of Leadership Styles and the Moderating Role of Task Structure in Leadership on Teachers' Satisfaction, Motivation, and

Performance (7)4. تم الاسترداد من

https://www.researchgate.net/publication/372771832_Influence_of_Path-Goal_Theory_of_Leadership_Styles_and_the_Moderating_Role_of_Task_Structure_in_Leadership_on_Teachers'_Satisfaction_Motivation_and_Performance

TRANSFORMATIONAL LEADERSHIP: A STYLE OF MOTIVATING EMPLOYEES (2018). Donny Susilo
الاسترداد من

https://www.researchgate.net/publication/328167090_TRANSFORMATIONAL_LEADERSHIP_A_STYLE_OF_MOTIVATING_EMPLOYEES

The Impact of Creative Leadership on Enhancing the Level of Organizational Culture (A Field Study on Non-profit Sector Organizations in the Kingdom of Saudi Arabia) (63)6. تم الاسترداد من
[/https://www.ijrsp.com/volume/issue-34/6](https://www.ijrsp.com/volume/issue-34/6)

Effective Change Management Strategies: Exploring Dynamic Models for (2023). Filiz Mizrak
doi:10.4018/978-1-6684-9814-9.ch009. Organizational Transformation

Leadership and Creativity in Organizational Behavior (2021). G. James Lemoine
تم الاسترداد من

<https://oxfordre.com/business/display/10.1093/acrefore/9780190224851.001.0001/acrefore-9780190224851-e-175?d=%2F10.1093%2Facrefore%2F9780190224851.001.0001%2Facrefore-p=emailAI0mhDZwnKyOw&9780190224851-e-175>

The Dimensions of Transformational Leadership and Its Organizational Effects in Public Universities in Saudi Arabia: A Systematic Review (2021). Ghuzayil Saad Alessa
تم الاسترداد من

<https://www.frontiersin.org/journals/psychology/articles/10.3389/fpsyg.2021.682092/full>

The Role of Leadership Style in Organisational Change (2019). Hassan Elsan Mansaray
doi:10.11648/j.jhrm.20190701.13. (1)7. Management: A Literature Review

How Transformational Leadership Can Inspire Others (2024). Kendra Cherry
تم الاسترداد من
<https://www.verywellmind.com/what-is-transformational-leadership-2795313>

Leadership Development in Saudi Arabia's Private Sector: A Mixed or A Mixed Leadership Development in Saudi Arabia's Private Sector: A Mixed or A Mixed
context=dissertations&https://digital.sandiego.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1197
تم الاسترداد من

The Impact of Leadership Style on Improve Performance: A Comparative Approach (2024). Mahmoud Alghizzawi
تم الاسترداد من
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-56586-1_97

Leadership style and employee readiness: Basic factors of leadership efficiency (2021). Marijana Rodić
تم الاسترداد من

https://www.researchgate.net/publication/351791108_Leadership_style_and_employee_readiness_Basic_factors_of_leadership_efficiency

Examining the Influence of Organizational Structure and Leadership .(2024) .Muhammad Asif Khan
on Innovation in Hybrid Work Settings: The Mediating Role of Organizational Culture in
Enhancing Team Collaboration and Innovation Outcomes . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/385970937_Examining_the_Influence_of_Organizational_Structure_and_Leadership_on_Innovation_in_Hybrid_Work_Settings_The_Mediating_Role_of_Organizational_Culture_in_Enhancing_Team_Collaboration_and_Innovation_Out

The Effects of Effective Communication on Organizational .(2021) .Mukelabai M. Musheke1
Performance Based on the Systems Theory . تم الاسترداد من
<https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=107818>

The Influence of Leadership Styles on Organizational Performance to .(2024) .Nader Saeed Alkhater
Small and Medium Telecom Enterprises . تم الاسترداد من
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-55911-2_46

Job satisfaction among physiotherapists in Saudi Arabia: does the .(2018) .Othman Y. Alkassabi
leadership style matter ? تم الاسترداد من
<https://link.springer.com/article/10.1186/s12913-018-3184-9>

The Role of Transformational Leadership in Developing Innovative Work .(2023) .Saeid Karimi
Behaviors: The Mediating Role of Employees' Psychological Capital . تم الاسترداد من
<https://www.mdpi.com/2071-1050/15/2/1267>

Transformational leadership on follower's creativity: an empirical study .(2019) .Saud Alarifi
تم الاسترداد من
<https://www.inderscienceonline.com/doi/abs/10.1504/IJKMS.2019.099128>

The Situational Leadership Model: How It Works .(2024) .Will Kenton
تم الاسترداد من
<https://www.investopedia.com/terms/h/hersey-and-blanchard-model.asp>

The Role of Inspirational Motivation of Transformational Leadership in .(2023) .Yasmine Hassan
Empowering the Employees in Egyptian Travel Agencies . تم الاسترداد من
https://mjthr.journals.ekb.eg/article_338033_929af94e7afcb3988811098df488717e.pdf

Setting the future of digital and social media marketing research: .(2021) .Yogesh K. Dwivedi
Perspectives and research propositions .59 . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0268401220308082>

Impact of Leadership Style on Employee Commitment in King .(2021) .Yousef Omar Takrouni
Abdullah Medical City . تم الاسترداد من
https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/65641967/E1001042251-response-content-&=libre.pdf?1612860960&disposition=inline%3B+filename%3DImpact_of_Leadership_Style_on_Employee_C.pdf&Expires=1740231377
Signature=giJVXtBRGZEa0rQXMuWKtoCBJ38EaQ77K4~6AOppGxtUnPL1Po

The role of leadership in collective creativity and innovation: Examining .(2022) .Zijian Huang
academic research and development environments
doi: 10.3389/fpsyg.2022.1060412

الملاحق

الاستبانة

- الاسئلة العامة
- العمر
- الجنس
- الدرجة
- أسئلة الاستبانة
- تعتمد شركتي على استراتيجيات التنوع لتوسيع نطاق أعمالها.
- يشمل التنوع في شركتي الاستثمار في قطاعات جديدة خارج النشاط الأساسي.
- ساعد التنوع الاقتصادي في زيادة استقرار أعمال شركتي.
- تسهم استراتيجيات التنوع في تقليل المخاطر المالية للشركة.
- تستثمر شركتي في التكنولوجيا والابتكار لدعم التنوع الاقتصادي.
- ساعدت استراتيجيات التنوع في تحقيق نمو مستدام لشركتي.
- يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لشركتي.
- يساهم التنوع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية.
- أدى التنوع إلى فتح أسواق جديدة وزيادة قاعدة العملاء.
- تعتمد شركتي على التنوع كوسيلة للحفاظ على استمرارية الأعمال على المدى الطويل.
- تواجه شركتي تحديات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنوع.
- يتطلب التنوع الاقتصادي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي والإداري للشركة.
- يواجه التنوع الاقتصادي مقاومة داخلية من الموظفين بسبب عدم التأقلم مع التغيرات.
- تشكل القوانين والتشريعات تحديًا في تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي.
- تفرض المنافسة القوية في الأسواق الجديدة تحديات على نجاح استراتيجيات التنوع.
- تدعم السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية جهود الشركات في التنوع الاقتصادي.
- تقدم الحكومة حوافز مالية وتسهيلات للشركات التي تتبنى استراتيجيات التنوع.

- تساهم رؤية المملكة 2030 في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي في القطاع الخاص.
- توفر البيئة الاستثمارية في المملكة فرصًا مناسبة لتنويع الأعمال.
- يشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص على تعزيز استدامة الأعمال من خلال التنويع.
- <https://docs.google.com/forms/d/1uUyN0xWKwOJ2nWJKmBhwxh9Gob7H0mOoFVz6HL7MwfM/edit>

Abstract

This research aims to study the impact of economic diversification strategies on business sustainability in the Saudi private sector, by analyzing the relationship between diversification and corporate continuity considering economic challenges. This is done by determining the extent to which these strategies impact the growth and stability of private companies, and analyzing their success factors, with the aim of providing recommendations to support the adoption of effective diversification methods that achieve sustainability. The research relied on the descriptive analytical approach, and data was collected from 197 participants from the private sector through a questionnaire designed to measure the impact of diversification, and statistical analysis was applied to test the hypotheses. The results showed a positive role for diversification strategies in enhancing corporate sustainability, by reducing financial risks, increasing flexibility, and achieving a competitive advantage. The study also showed that the challenges associated with implementing diversification require government support and the development of administrative and financial capabilities. The study recommends motivating companies to adopt thoughtful diversification policies, enhancing partnerships between the public and private sectors, and developing financial and administrative strategies that support sustainability.

Mid-Ocean University
College of Management
Specialization in Business Administration



Title of the research

**"The Impact of Economic Diversification Strategies on Business Sustainability in the Private
Sector in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical and Applied Study"**

Prepared by students/

Meshal Khalid Mohammed Buobaid

ID Number: 242000220

Supervisor/

Dr. Asma Abuanzeh

Dr. Ahmed Rajih Ismail

Year:

2025